جامعة بنها

كلية الحقوق

رسالة دكتوراة

العنـــــوان

دور السياسة النقدية المثلي في تحقيق الإستقرار المالي دراسة مقارنة في الفقة الإسلامى والإقتصاد الوضعي.

إعــداد الباحث

محمود محمد سعيد سالم حبيب

إشـــــراف

أ.د . محمد منصورحسن حمزة.

استاذ الشريعة الاسلامية – كلية الحقوق – جامعة بنها

ووكيل الكلية لشؤن التعليم والطلاب

أ.د .عصام حسني محمدعبد الحليم.

استاذ الاقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق – جامعة بنها

ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

" رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ "

سورة آل عمران (٨)

المقدمة :

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة ويتم التخطيط لها من قبل البنك المركزي، و تتخذ السياسة النقدية من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي، والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي، وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية، والتوزيع العادل للثروة، ومعالجة الاختلالات والمشكلات الاقتصادية، كما أنها تنظم كمية النقد المتداولة في الاقتصاد بغرض القضاء على البطالة، و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، و المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار. [١]

وتنقسم السياسة النقدية إلى سياسة توسعية وأخرى انكماشية، فالأولى تسعى إلى الزيادة من كمية النقود المعروضة لينخفض معدل الفائدة مما يسمح بزيادة الإقراض، أي زيادة حجم النقود المتداولة في السوق، مما يعني ارتفاع الطلب على السلع والخدمات في السوق. أما الثانية فتهدف إلى كبح النقود المتداولة والحد من القروض مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة فيتقلص حجم القروض التي تمنحها البنوك سواء تلك الموجهة للاستهلاك أو الموجهة للاستثمار[٢].

تحتل البنوك المركزية في مختلف بلدان العالم مكانة هامة بين مختلف المؤسسات الحكومية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ برامجها وسياساتها المختلفة. ويرجع ذلك إلى الدور الذي تأمل الحكومة أن تؤديه هذه البنوك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة من خلال إدارتها للسياسة النقدية، ومراقبة أعمال الائتمان بصفة عامة. ومن أجل هذا تخص الدول تلك البنوك عادة بصلاحيات معينة تميزها عن سائر البنوك التجارية. كما تفوضها في استخدام أدوات وقرارات سيادية مختلفة تمكنها من أداء الوظائف والمهام الموكلة إليها وتحقيق الأهداف المرجوة منها بأكبر كفاية ممكنة[٣]

---

(١) برودى، نعيمة وجدي جميلة ، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالةالبرازيل خلال الفترة١٩٩٠-٢٠١٥ مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون (٢٠١٩) ص ١٠٠

(٢) وجدي جميلة ، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة١٩٩٠-٢٠١٤ كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (٢٠١٥ – ٢٠١٦) ص ١٠

(٣) كريمة شلغوم دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ٢٠١٢ ص١

خطة البحث

مفهوم وفعالية السياسة النقدية فى ضوء كلاً من الاقتصاد الوضعي، والفقه الاسلامي .

المقدمة.

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية واهميتها في الاقتصاد الوضعي والفقه الاسلامي.

المبحث الثاني: اهداف السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي والفقه الاسلامي.

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي والفقه الاسلامي

الخاتمة.

المراجع.

المبحث الاول
مفهوم السياسة النقدية واهميتها في الاقتصاد الوضعي والفقه الاسلامي

أولاً: مفهوم السياسة النقدية واهميتها في الاقتصاد الوضعي :

– يقصد بالسياسة النقدية بأنها "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شئون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة"[١]

– عرفها البعض بأنها السياسة ذات العلاقة الوطيدة بالنقد والجهاز الصيرفي وخاصة منه ما تعلق بسياسة الائتمان، وكذلك بالجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام بصورة خاصة وبالمركز النقدي للدولة على وجه العموم "[٢]

– وعرفت السياسة النقدية على أنها: عبارة عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم بالعرض النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية "الإنتاج– الاستهلاك – الاستثمار – الادخار – الأسعار والعمالة..." للوصول إلى الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، فهي تذهب وتمتد لخلق تدابير متوازنة ومتناسقة ومتكاملة، تسعى في محصلتها النهائية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العليا[٣]

– وتعرف السياسة النقدية بأنها " مجموعة من الأدوات والقواعد والوسائل والأجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي للتأثير والتحكم في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة .[٤]

– تعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن تلك البرامج أو الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع و صولا للأهداف المرغوبة، و في معظم البلدان يقوم. بهذه الإجراءات البنك المركزي[٥]

وكان قد ظهر مصطلح السياسة النقدية مع بداية القرن التاسع عشر، وتطور مدى الاهتمام منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود من المفهوم الحيادي إلى المفهوم غير الحيادي ذو التأثير الأقل أهمية

---

[١] عقيل جاسم عبد الله. ، النقود والمصارف، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، ١٩٩٤ ، ص ٢٠٧.

[٢] المهر. خضير عباس ، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية،١٩٨١ ص ١٧٥

[٣] نجمة. الياس، دراسة في الوضع النقدي الدولي الراهن، مجلة جامعة دمشق، العدد ٤ ، ١٩٨٥ ، ص ١٩.

[٤] مرشد ،محمد نعمان؛السياسة النقدية بين الفكر الاقتصادي الوضعي والفكرالاقتصادي الاسلامي؛جامعة أم درمان الاسلامية- كلية الاقتصادوالعلوم السياسية- السودان-٢٠٠٢ص ٣

[٥] دراوسي مسعود السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤ جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ص٢٣١

بالمقارنة بالسياسة المالية، ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود و السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي و ذلك وفقا للمرحلة الثالثة من مراحل تلك النظرية[١]

وتعرف بأنها: "مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطات النقدية بهدف التحكم في عرض النقد، بما يحقق الاستقرار النقدي للاقتصاد".[٢]

– ويعرفها[٣] البعض على أنها "مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد و كذلك من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف أو هي[٤] " التدخل (المباشر) المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية كما تعرف السياسة النقدية بأنها دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية [٥]، بغرض المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية، نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن، عن طريق زيادة الناتج الوطني بالمقدار الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار بمختلف أنواعها (أسعار الصرف، أسعار الفائدة أسعار السلع و الخدمات).

– ويقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصانا وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار و بالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع [٦].

مما تقدم يمكن القول أن السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود و الجهاز المصرفي أو التي تتحكم في عرض النقود و بالتالي في حجم القوة الشرائية لبلد ما و عليه فإن السياسة النقدية هي مجموعة القوانين التي تضعها السلطات النقدية بما يكفل سرعة و سهولة تداول وحدة النقود، لكي تستطيع أن تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقة تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تخلص في الأخير إلى أن السياسة النقدية هي إجراءات و قواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

ويري الباحث أنها يمكن تعريف السياسة النقدية السياسة النقدية هي إحدى مهام البنوك المركزية، فهي تمثل مجموع الإجراءات والمبادرات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف والتأثير في شروط الائتمان لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

---

[١] سهير محمد معتوق -النظرية و السياسات النقدية – الدار المصرية اللبنانية ١٩٨٩ القاهرة ص ١٤٤،ص١٤٩

[٢] رحيم حسن" /النقد والسياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي والغربي /دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن عمان/ط ١ ٢٠٠٦ م ص ٢٦٥لسودان ٢٠٠٣، ص١٧٩

[٣] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر٢٠٠٣ ،ص٥٣

[٤] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ،ص ٥٣

[٥] أحمد فريد و سهير محمد -السياسات النقدية -مؤسسة شباب الجامعة -الإسكندرية ٢٠٠٠ – ص٣٩-ص٤٠

[٦] عبد المنعم راضي- النقود و البنوك مكتبة عين شمس – القاهرة ١٩٩٨ . ص ٢٩٠ص٢٩١.

ويمكن إعطاء تعريف ملخص للسياسة النقدية إذ تعبر عن: "الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي مهمة البنك المركزي والمتمثلة في ممارسة الرقابة على النقود بعدة وسائل".

ثانياً: أنواع السياسة النقدية :

– تنقسم السياسة النقدية وفقا للهدف منها، إلى نوعين أساسيين: توسعية وأخرى انكماشية ويمكن إبرازها كما يلي :

– سياسة نقدية توسعية :

تستخدم في حالة وجود ركود (كساد) وتتمثل هذه السياسة في زيادة العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي من خلال قيام البنك المركزي إما بتخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول مشتريا في سوق الأوراق المالية هذه الأدوات تزيد من قدرة البنوك علي منح الأئتمان وخلق الودائع وبالتالي تزيد من العرض النقدي داخل الأقتصاد [١].

– سياسة نقدية انكماشية :

وتستخدم في حالة وجود تضخم (ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار)، وتتمثل هذه السياسة في تخفيض العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول بائعا في سوق الأوراق المالية. هذه الأدوات تحد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع. ولذا ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد. الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار وبالتالي انخفاض مستوى كل من الدخل و الطلب الكلي، مما يعني امتصاص القوة الشرائية للمجتمع، وهو ما يحد في النهاية من التضخم [٢].

ثالثاً– مفهوم السياسة النقدية من حيث الاقتصاد الإسلامي:

السياسة النقدية في المفهوم الإسلامي مجموعة الإجراءات أو القرارات التي يتخذها البنك المركزي الإسلامي لتنظيم وضبط الإصدار النقدي بما يتناسب مع الهيكل الاستثماري والإنتاجي والاستهلاكي للاقتصاد القومي[3]

---

[١] رمضان محمد مقمد، أسامة احمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكمية، دار التعميم الجامعي لمطباعة، الاسكندرية

2012، ص. 277 - 276

[٢] برودى، نعيمة وجدي جميلة ، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالةالبرازيل خلال الفترة١٩٩٠-٢٠١٥ مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون (٢٠١٩) ص ١٠٤

[٣] حمدي عبد العظيم / السياسات المالية والنقدية في الميزان (مقارنة إسلامية)/مكتبة النهضة المصرية القاهرة /الطبعة الأولى

١٩٨٦ م/ ص ٣٣٨ ــ ٣٣٩

بعتبر الاسلام دين شامل لكل جوانب الحياة ومحقق للسعادة والحياة الطبية في الدنيا والآخرة ، جاء ليقيم الحياة علي العدل المطلق وليؤسس أواصر العلاقات الانسانية علي القسطاس المستقيم ، فلا ظلم ولاجواز ولاغش ولا خداع ولاربا ولما كان المال عصب الحياة وقوامها فقد اهتم الإسلام به اهتماماً كبير من حيث طريقة كسبه وإنمائه وإنفاقه[١] .

كما أن الربا هو المحطم الأكبر للأقتصاد سواء علي مستوي الدول أو الأفراد بإعتراف المنصفين للحق من الغربيين فقد أعلن الله الحرب علي متعاطيه سواء كان آخذا له أو معطياً أو حتي شاهد عليه أو كاتباً [٢] .

يقول الله تعالي " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله...." [٣] .

وقد لايختلف مفهوم السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي عن مفهوم في الاقتصاد الوضعي ، وذلك لأنه مفهوم محايد وتعني السياسة النقدية الرقابة علي عرض النقود والأئتمان في النظام الاقتصادي طبقاً لهدف معلوم . وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراستها من نواحيها المختلفة جزءًا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة [٤].

– فيما يلي نورد تعريفاً السياسة النقدية:

– الإجراءات المتعمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة ، وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التوظيف الكامل دون تضخم [٥].

– ويمكن تعريفها بأنها: عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بالتعاون مع السلطات المالية في الدولة ، بهدف التأثير على المتغيرات النقدية والوصول بها إلى الغايات التي تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة [٦].

---

[١] مرشد ،محمد نعمان؛السياسة النقدية بين الفكر الاقتصادي الوضعي والفكرالاقتصادي الاسلامي؛جامعة أم درمان الاسلامية- كلية الاقتصادوالعلوم السياسية- السودان-٢٠٠٢ص ١١

[٢] محمد عبدالمنعم عفر ، الأقتصاد الاسلامي ، الجزء الثاني ، دار البيان

[٣] سورة البقرة الآية ٢٧٨، ٢٧٩

[٤] د. زكريا الدوري. د. يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية ص ١٨٥ /دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

الأردن عمان – الطبعة العربية ٢٠٠٦م

[٥] سامي خليل / النظريات والسياسات النقدية والمالية ص ٦٥٥ ، /شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع الكويت ١٩٨٢ م –

راجع يوسف كمال محمد / فقه الاقتصاد النقدي/دار الصابوني،دار الهداية /الطبعة الأولى ١٤١٤ ه- ١٩٩٣ م/ص ٢٩٣ ، د.عثمان

يعقوب محمد/ النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال ص ١٤١ /شركة مطابع السودان للعملة/الطبعة الثالثة ٢٠٠٥

[٦] عثمان يعقوب محمد/ مرجع سابق ص ١٤١ /

– أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشمل جميع التنظيمات النقدية والصيرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظم الاقتصادية [١]، و التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها ، بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود ، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة [٢].

من الملاحظ انه ليس هناك فرق بين الفكرين الإسلامي والوضعي في تعريف السياسة النقدية لأنه : لا نجد خلافًا يذكر فهو مفهوم محايد من حيث المبدأ إذ أن كل اقتصاد نقدي يعني على مستوى السلطة التحكم والإشراف على حجم النقود المتداولة لما لها من تأثير جوهري على القيم الحقيقية لأموال الأفراد[٣] .

– نلاحظ أنه ليس هنالك خلاف بين تعريف السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي والسياسة النقدية في الإقتصاد الوضعي في كون السياسة النقدية تعمل على إدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها بما يتناسب مع الهيكل الإستثماري والإنتاجي والإستهلاكي.

هذا ونجد أن علماء المسلمين قد نظروا بصورة أو أخرى لمفهوم السياسة النقدية بحديثهم عن أحكام إصدار العملة ومنع الغش والاتجار فيها وحصر ضربها على السلطان وعليه: إذا كانت السياسة النقدية هي جملة الإجراءات والمعالجات التي تتخذها السلطات النقدية بغرض تحديد الكتلة النقدية، وإصدارها وإدارتها، وتيسير انسيابها لتحريك قطاعات الاقتصاد وفق موجهات السياسة الاقتصادية. فإن علماء المسلمين قد عرفوا مبكرًا قدرًا كبيرًا من هذه السياسة وان لم يكونوا مهندسيها. ومضوا فيها بضوابط فقهية وتدابير سلطانية نحو تحقيق أهدافها في استقرار العملة والاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار [٤].

<u>رابعاً– أهمية السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي :</u>

---

[١] زكريا الدوري .د .يسري السامرائي، مرجع سابق ص ١٨٥

[٢] حسين بني هاني/ اقتصاديات النقود والبنوك / الأسس والمبادئ ص ١٤٢ /دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن إبرد / ٢٠٠٢ م

/راجع د. محمود محمد سليم الخوالدة / المصارف الإسلامية/دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن – عمان/ط ١ ٢٠٠٨ م ـ ص ١١١ /

د. ضياء الدين مجيد/ اقتصاديات النقود والبنوك/مؤسسة شباب الجامعة –الإسكندرية ٢٠٠١ م ص ١٧٣ ـ د. رحيم حسين /مرجع سابق ـ ص ١٧٥ .

[٣] شوقي احمد دنيا/ تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة/ ص ٥٩٢ /مؤسسة الرسالة بيروت لبنان الطبعة

الأولى/ ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤

[٤] أحمد على عبد الله / ورقة بعنوان التضخم من منظور إسلامي الندوة الثانية لتأصيل النشاط الإقتصادي ٢٩ ـ ٣٠ ذو القعدة

١٤٢١ ه فبراير ٢٠٠١ م الخرطوم قاعة الصداقة .

نجد من خلال التعريفات السابقة أن أهمية السياسة النقدية بالنسبة للاقتصاد التقليدي من كونها تؤدي الي إعادة التوازن النقدي له وبما يحقق من ربح عند تنفيذ السياسة النقدية بالنسبة للافراد والمؤسسات ، أما في ظل النظام الاقتصادي الاسلامي تختلف أهمية السياسة النقدية بالنسبة له وهو نظام تكافلي ولذا نجد هدف الدولة فيه إقامة مجتمع متكامل يقضي علي البطالة ويشجع الاستثمار واستغلال الموارد المتاحة أفضل إستقلال ممكن دون تقصير أو تفريط لضمان الحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع لاقامة شريعة العدل والحق ، ومن هنا كان أختلاف أهداف السياسة النقدية بين النظام الاسلامي والانظمة الاخري ، حيث نجد إن الهدف في الاخيرة تحقيق أكبر ربح ممكن ولذلك فقد اعتمدت علي سعر الفائدة كمحدد لها فاختلفت أدوات السياسة النقدية فيها عن تلك التي يستخدمها النظام الاسلامي ، والذي يعتبر سعر الفائدة ربا محرم فقامت السياسة النقدية فيه أساس تحريم الربا أخذاً أو إعطاء .

نجد أن السياسة النقدية تمثل أحد أهم العناصر للسياسة الأقتصادية التي يمكن توظيفها لتحقيق الأهداف الأقتصادية للمجتمع ، وتستهدف السياسة النقدية في أولوياتها التأثير علي المعروض النقدي وأسعار الفائدة والتي تؤثر بدورها علي مستوي الأداء الاقتصادي ، ويستخدم البنك المركزي في ذلك ثلاث أدوات رئيسية غير مباشرة وهي سياسة السوق المفتوح – سعر الخصم – تغيرالاحتياطي القانوني [١] .

المطلب الثاني
اهداف السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي والفقه الاسلامي

أولاً – اهداف السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي:

يعود الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي الوضعي الي القرن الماضي ، ثم أخذ الاهتمام بها يتزايد خاصة أثناء الازمات النقدية ، وعدم أستقرار الاقتصاد الذي شهده القرن الحالي ، خاصة في الثلاثينيات والثمانينات ، ولذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءاً أساسياً مهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة[٢].وجد وتصبح مهمة السياسة النقدية احتواء تحركات مستوي الاسعار إلي أقل مستوي لها [٣]، والواقع أن اللجوء الي السياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الاسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوي الاسعار مع ثبات العوامل الاخري.

وقد أكد فريدمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الامريكي عام ١٩٥٩م أنه من الصعوبة ضبط الاسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة النقود ، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب علي مشكلة التضخم دون اللجوء الي خفض معدل الزيادة في كمية النقود واستدل علي ذلك بتجارب ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ،ثم إن أهداف السياسة النقدية تختلف من دولة لاخري تبعاً لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة ، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف واحتياجات وأهداف هذه المجتمعات [٤].

ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تسعي السلطات النقدية دائما الي تصميم وتنفيذ السياسات النقدية والتمويلية التي من شأنها أن تحقق وتحافظ علي الاستقرار الإقتصادي (إستقرار أسعار السلع والخدمات والثبات بعض الشي في أسعار

---

[١] آمال علي إبراهيم ، مدرس الأقتصاد بمعهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا ن دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الأقتادية في مصر بأستخدام مربع كالدور السحري ص ١٢٨

[٢] ناظم محمد نورى الشمري النقود والمصارف ، ط ١٩٩٨ م ، صـ ٢٩٧ ،ص ٢٩٨ .

[٣] عبداللطيف عبدالحميد السياسات الاقتصادية ، مكتبة زهراء الشرق القاهرة ص٢٨٣،ص٢٨٤

[٤] مرشد، محمد نعمان ؛مرجع سابق ، ص٧

صرف العملة و تحقيق توازن إقتصادي داخلي وخارجي) وضمان الأستغلال الأمثل للموارد المتاحة لدي الدولة وذلك بالتنسيق مع السياسات الأقتصادية الأخري [١].

أما في الدول النامية فبعضها تستهدف من سياستها النقدية دعم عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتوفير التمويل اللازم لها كاتباع أسلوب التمويل بالتضخم . والبعض الاخر من الدول النامية – خاصة التي تتبني برامج الاصلاح بالتعاون مع المنظمات الدولية – تستهدف من سياستها النقدية السعي لتحقيق الاستقرار النقدي ، بالتحكم في حجم العرض النقدي وإدارة الائتمان للسيطرة علي الضغوط التضخمية ، واستقرار سعر الصرف ، والسعي لتحقيق معدلات للنمو من خلال تهيئة المناخ للقطاع الخارجي للقيام بعمليات الاستثمار ولكن هناك قاسم مشترك بين الدول في الهدف النهائي من السياسات النقدية وهو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشجيع النمو الاقتصادي [٢].

والمساهمة في زيادة سرعة عملية التنمية الأقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الأقتصادية والأجتماعية في البلدان النامية [٣]،وذلك الهدف يتحقق عند نجاح البنك المركزي في تحقيق الأهداف السابقة حيث أنه ، بتحقق تلك الأهداف يتم تهيئة المناخ المناسب للأستثمار والمشاريع الأستثمارية ، كما يسهل تنفيذ برامج وخطط التنمية في البلدان النامية مما يسرع من عملية التنمية الاقتصادية.

<u>ويمكن حصر أهداف السياسة النقدية في الجوانب التالية :</u>

تشتق السياسة النقدية أهدافها ووظائفها من النظرية النقدية السائدة ، وكذلك من الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع من تخلف أو تقدم ومن تضخم أو انكماش . ومن ثم فإننا لا نجد أهدافًا معينة محددة تمارسها السياسة النقدية بصفة مجردة عن الظروف والملابسات . وكل ما في الأمر أنها تستخدم في التيار النقدي من حيث كمية النقد وسرعة حركتها واتجاهها لتحقيق الأهداف المطلوبة [٤].

ومن المعروف أن هذه الأهداف في ظل المجتمعات المتقدمة تتمثل أساسًا في المحافظة على العمالة الكاملة مع الاستقرار السعري أي أنها تستهدف مواجهة التقلبات الاقتصادية من رواج أو كساد أو تضخم أو انكماش. بينما نجد أن المشكلة الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المتخلفة ليست هي الحفاظ على العمالة الكاملة ، ولا هي الاستقرار السعري ،

---

١ بنك السودان المركزي ، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية : مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية \ بنك السودان ٢٠٠٦ ط١ ، ص ٢٠

[٢] لطفي السرحي : تطور السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ،رسالة دكتواه ،٢٠٠٠ م ص ١٥٤

[٣] ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، ص ٤٢٩

[٤] النسمة،عبداللطيف عبدالله السياسات النقدية والتمويلية وأثرها على الجهاز المصرفي في السودان خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٠ص٢٠

وإنما هي مشكلة التنمية نفسها ، مشكلة تكوين عمالة وخلقها ، ومشكلة تواجد الأموال اللازمة لعمليات الاستثمار مشكلة تحفيز الاستثمارات وتوظيفها حسب ما يراه المجتمع [١].

وتختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى بل تختلف في البلد الواحد من مرحلة إلى أخرى تبعًا للظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد. فبينما نجد إن المشكلة الرئيسية في البلدان المختلفة اقتصاديا تتمثل في مصاعب التمويل ونقص السيولة في الاقتصاد، إضافة إلى مشكلة تدهور قيمة العملة وبالتالي تدهور القوة الشرائية ومستويات أسعار الصرف ، نجد أن الحال يختلف في البلدان المتقدمة اقتصاديا ، بحيث تكمن المشكلة الرئيسية في كيفية علاج التقلبات الاقتصادية وكذا التحكيم الأفضل بين ظاهرتي البطالة والتضخم [٢].

وتختلف درجة أهمية الأهداف من دولة لأخرى فقد تهتم دولة بتمويل برامج التنمية الاقتصادية ولا تعطي اهتماما إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات أو قد تهتم بمشكلة البطالة مع عدم مراعاة اثر ذلك علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والتحكم في التقلبات ونعني أن الدولة قد تعطي الأولوية لبعض الأهداف علي حساب تحقيق أهداف أخرى تضعها في الدرجة التالية من حيث الأولوية [٣].

مما سبق يري أن أهداف السياسية النقدية تختلف من بلد لآخر أو من مرحلة لأخرى في البلد الواحد متأثرة بعدة عناصر: –

١. النظرية الاقتصادية السائدة.

٢. الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع.

٣. مستوي النمو الاقتصادي في الدول.

٤. المرحلة التي يمر بها البلد.

٥. أولويات الدول

فهذه العناصر الخمس يضعها منظرو السياسية النقدية نصب أعينهم عند تحديد أهداف سياساتهم حتى تكون سياسة مفيدة للدولة والمجتمع علي أننا نجد أن علماء الاقتصاد قد إتفقوا علي أهداف عامة للسياسة النقدية تتمثل في:

١. تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي للمجتمع والتحكم في التقلبات عن طريق المحافظة علي ثبات الأسعار والقوى الشرائية للنقود إذ يؤثر ذلك علي النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية (فالأمر الذي لا شك فيه أن التغيرات غير المتوقعة في قيمة النقود ستؤدي بالتأكيد إلى الإخلال بمبدأ العدالة الاقتصادية الاجتماعية بين الأفراد، لما يترتب علي تلك التغيرات من إعادة توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع بطريقة ضالة عمياء إضافة إلى عدم اطمئنان المدخرين إلى

---

[١] شوقي احمد دينا/مرجع سابق ، ص ٥٩٢ – ٥٩٣

[٢] رحيم حسين/ مرجع سابق ، ص ١٧٥

[٣] عوف محمود الكفراوي / النقود والمصارف في الإقتصاد الإسلامي. ص ٤٠٧ /دار الجامعات المصرية الإسكندرية / الطبعة الثانية / محرم ١٤٠٧هـ

قيمة مدخراتهم وبالتالي عزوف الأفراد عن الادخار (في حالة انخفاض قيمة النقود) الأمر الذي يؤثر سلبا علي الاقتصاد الوطني وبالتالي علي عملية التنمية الاقتصادية [١].

كما تحقق السياسة النقدية مستوي مقبول من الأستقرار الاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة في قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ من خلال التغيرات في المستوي العام للأسعار [٢].وهذا يتم من خلال التحكم في قيمة المعروض النقدي في السوق فمن خلال السياسة النقدية يتم التأثير علي حجم الطلب الكلي وذلك يتغير عرض النقود في السوق [٣].

و تحقيق الأستقرار في الأسعار عند مستوى معين، في الفترات الأخيرة التى يعاني الاقتصاد فيها من عدم الأستقرار في الأسعار داخل أسواقه، فقد تركزت أهتمامات صانعى السياسة النقدية على القضاء على معدل التخضم في الأسعار، وذلك للقضاء على النفقة الاقتصادية والأجتماعية للتضخم ولذلك أصبح تحقيق الأسعار في مستوى الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية زتلك الرؤية يكثر انتشارها في أوربا [٤].

كما أن الأجور في مثل هذه الأوقات (التضخم) تختلف عن مسايرة ارتفاعات الأسعار مما يقود إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة والي زيادة أرباح رجال الأعمال فالاستقرار في مستوي الأسعار إذن مرغوب فيه طالما انه يؤدي إلى القضاء علي مثل هذه الاختلالات [٥]، وبوجه عام، فان المحافظة علي استقرار قيمة النقود ، مسالة لها آثارها الدولية الكبيرة علي موازين المدفوعات للدول النامية وعلي حجم مديوناتها الخارجية، وعلي حجم صادراتها وعلي حجم الاستثمار والإنتاج فيها ذلك لأن من نتائج المحافظة علي استقرار قيمة النقود، تحسين شروط التبادل التجاري للدول النامية وتنشيط حركة التجارة الدولية، وتعظيم قدرة تلك الدول علي المنافسة [٦].

<u>ذكر البنك المركزي فيما يخص إستقرار الأسعار في تقرير السياسة النقدية يونيو ٢٠١٧ الاتي</u> :

استمر تعافي البيئة الاقتصادية العالمية بمعدلات متواضعة في تشكيل ضغوط ضعيفة على الأسعار المحلية.استمرت الاسعار العالمية للسلع الأولية في الارتفاع على أساس سنوي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦ والربع الاول من عام٢٠١٧ ، مدفوعة بالزيادة الملحوظة في أسعار البترول الخام في شهر ديسمبر ٢٠١٦ ، والتي حدثت عقب اجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦ ، والذي نتج عنه تقليص الإنتاج. وفي ذات الوقت ارتفعت أسعار المعادن والغذاء بدرجه أقل. وخلال الفترة مارس/ يونيه ٢٠١٧ ، تراجع معدل النمو السنوي لأسعار السلع الأساسية، بسبب انخفاض أسعار النفط بنسبة١٥,٧ % على أساس شهري تراكمي، بالإضافة الى الانخفاض في أسعار المعادن بنسبة تراكمية بلغت

---

[١] حسين بن هاني/إقتصاديات النقود والبنوك والأسس والمبادئ / دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن إربد / ص١٤٥

[٢] ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، ص ٤٢٩

[٣] ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك ، مؤسسة شباب الجامعة ، طبعة ٢٠٠٢ ص ١٨٩

[٤] S.Mishkin (Fred.)p412

[٥] زكريا الدوري. د. يسري السامرائي، امرجع سابق ص ١٨٨ .

[٦] حسين بن هاني/مرجع سابق ، ص ١٤٦

١٢,٧ %. ومن ناحية أخرى، إرتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل طفيف بنسبة تراكمية بلغت١,٠ ٪ خلال نفس الفترة، على الرغم من ارتفاعها بنحو ٣,٩% و ١,٥ ٪ في مايو ويونيو ٢٠١٧ على التوالي[١].

شكل رقم (١– ١)

المصدر : صندوق النقد الدولي

في ذات الوقت، وعلى الرغم من تعافي معدلات التضخم والنمو العالميين، الأمر الذي يدعم التقييد التدريجي لأسعار العائد العالمية، إلا أن تأثيرهما على الاسعار المحلية كان ضعيفا. حيث تحسن معدل نمو الاقتصاد العالمي المرجح بحجم التبادل التجاري بين مصر وشركائها التجاريين، خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧مسجلا ارتفاعا طفيفا مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠١٦ . وقد جاء التحسن في الاقتصادات المتقدمة بصفة أساسيه بسبب ارتفاع النمو في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو، في حين انخفض في اليابان. اما بالنسبة للاقتصادات الناشئة، فقد ارتفع النمو بشكل طفيف، وبالأخص في البرازيل وروسيا والصين بنسبة أقل في حين انخفض في الهند.

شكل رقم (١–٢)

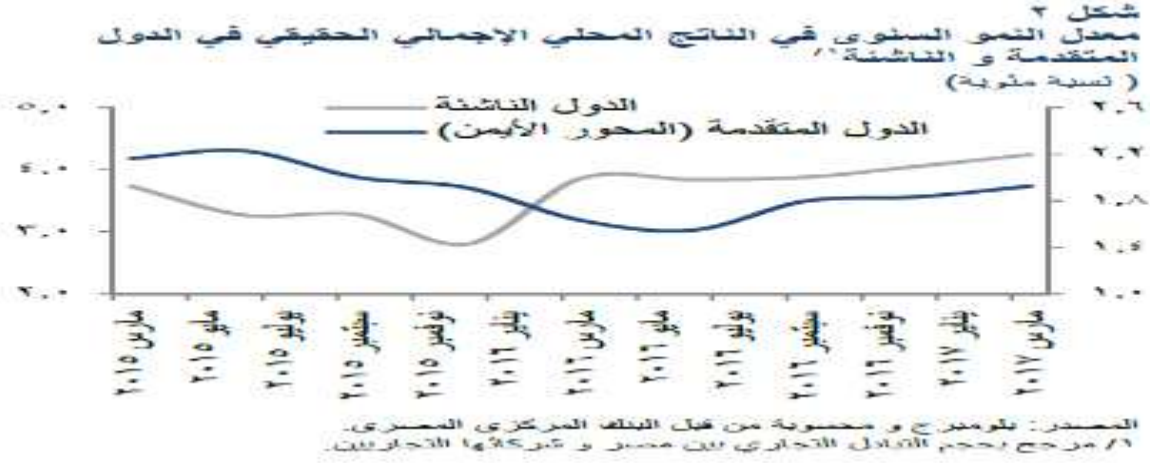

المصدر : بلومبرج و محسوبة من قبل البنك المركزي المصري[٢]

[١] تقرير البنك المركزي ، يونيو ٢٠١٧

صندوق النقد الدولي

[٢] بلومبرج و محسوبة من قبل البنك المركزي المصري

كما ارتفع معدل التضخم السنوي المرجح بحجم التبادل التجاري بين مصر وشركائها التجاريين ليسجل معدل سنوي قدره ٢,٢ ٪ في المتوسط خلال الخمسة أشهر الأولي من عام ٢٠١٧ ، مقابل ١,٨% في عام ٢٠١٦ ، وذلك نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة والتي قابلها انخفاض في معدلات التضخم في الاقتصاديات الناشئة. فقد استمر التضخم في الاقتصادات المتقدمة، في الارتفاع بعد أن وصل إلى أدنى مستوياته في سبتمبر ٢٠١٥ ليسجل معدل سنوي قدره ١,٩ ٪ في المتوسط خلال الخمسة أشهر الاولى من عام ٢٠١٧ ، مقابل ٠,٥ ٪ في عام ٢٠١٦ . ذلك في حين ان التضخم في الاقتصادات الناشئة أخذ إتجاها تنازليا بصفة عامة منذ نوفمبر ٢٠١٥، حيث سجل ٢,٩ % في المتوسط خلال الخمسة. أشهر الاولى من عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٤,٧ ٪ في عام ٢٠١٦[١] .

شكل رقم (١-٣)

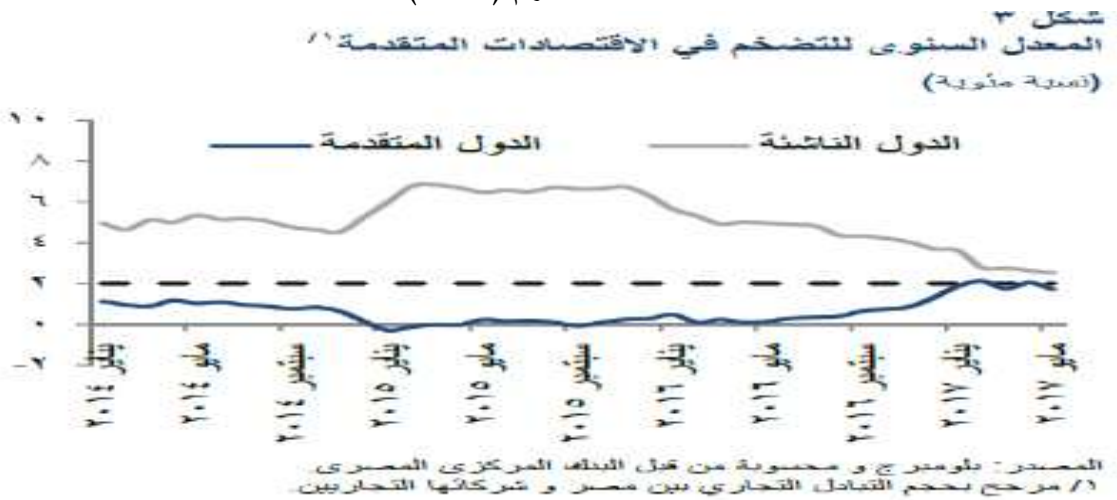

المصدر : بلومبرج و محسوبة من قبل البنك المركزي المصري[٢]

وقد شهدت مصر ارتفاعا في معدل التضخم السنوي منذ مايو٢٠١٦، والذي تفاقم بسبب إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تم تنفيذها في نوفمبر ٢٠١٦ ، مما ادي الي ارتفاع الفارق بين معدل التضخم السنوي في مصر وشركائها التجاريين. إلا ان التراجع، السنوي لسعر الصرف الاسمي الفعال منذ الربع الثاني ٢٠١٦ ولا سيما في الربع الرابع من ٢٠١٦ والربع الاول من ٢٠١٧ في ضوء تحرير سعر الصرف وتراجع قيمة الجنيه المصري – والذي يعتبر بمثابة مؤشر لقياس ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف مقابل سلة من عملات شركاء مصر التجاريين، أدى الى ارتفاع تنافسية المنتجات المحلية وفقا لمقياس سعر صرف الحقيقي الفعال. وخلال الربع الثاني من ٢٠١٧ ، يرجع انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعال على أساس سنوي، نتيجة استقرار سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي على أساس ربع سنوي، بالتزامن مع الزيادة الطفيفة في الفارق بين معدل التضخم السنوي في مصر وشركائها التجاريين، وبدرجة أقل نتيجة انخفاض قيمة عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر مقابل الدولار الأمريكي[٣].

شكل رقم (١-٤)

---

[١] تقرير البنك المركزي المصري

[٢] بلومبرج و محسوبة من قبل البنك المركزي المصري

[٣] تقرير البنك المركزي المصري ، يونيو ٢٠١٧

شكل ٥
المعدل السنوي لتطور عملات الشركاء التجاريين أمام الدولار الأمريكي
(نسبة مئوية ، الزيادة تعني تراجع سعر الصرف)

المصدر: البنك المركزي المصري[١]

٢. تحقيق مستوي عال من الاستخدام بأن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية [٢].

إن العمالة المرتفعة هدف واضح لأي سياسة اقتصاد كلي. وكل شخص يريد تجنب البطالة الضخمة، بغض النظر عما إذا كان السر في ذلك هو التركيز علي الشقاء الإنساني الذي تخلفه مثل هذه البطالة أو علي خسارة تبديد الناتج الذي تشير إليه والوصول إلى هدف العمالة الكاملة (التشغيل الكامل Full employment) يتمثل في اتجاهين إما بحفز الأفراد وترغيبهم في وضع مدخراتهم في المصارف المحلية تمهيدا لتوجيهها وجهة إنتاجية لاستغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة في المشاريع الإنتاجية القائمة ويسمي " تعبئة الموارد المالية" أو العمل علي تمويل أصحاب الأفكار والمواهب المبدعة والمبادرات الصناعية عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لهم ليستطيعوا بدء نشاطهم الإنتاجي بشروط معقولة تتيح لهم تسديد المال الذي حصلوا عليه دون إرهاق والحصول عليه دون مشقة ويسمي " تعبئة الموارد البشرية"[٣]:

٣. تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق زيادة في الدخل القومي والناتج المحلي [٤]، يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل علي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مع العمل علي تقليص الضغوط التضخمية ويعتبر الاقتصاديون أن هذا هو الهدف الأولي والرئيسي للسياسة النقدية بينما تعتبر الأهداف

---

[١] البنك المركزي المصري

[٢] زكريا الدوري. د. يسري السامرائي، مرجع سابق ص ١٨٩ .

ـ صندوق النقد الدولي

[٣] حسين بن هاني/مرجع سابق\ ص ١٤٣

[٤].أكرم حداد ، مشهور مذلول/ النقود والمصارف- مدخل تحليلي ونظري/دار وائل للنشر والتوزيع الأردن – عمان/ط ١ ٢٠٠٥ /

ص ١٨٤

الأخرى مثل استقرار مستويات الأسعار واستقرار سعر الصرف بمثابة أهداف ثانوية وفعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته [١].

المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي عندما تنجح السياسة النقدية في تحقق الأستقرار الاقتصادي ودفع عجلة الإنتاج عند زيادة النقود في السوق في حالة الكساد، أو تقوم بخفض كمية النقود في السوق في حالة التخضم، فأنها بذلك تكون قد أسهمت في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي خاصة في القطاعات التى كانت تعانى من عدم أستقراره الأمر الذى يؤدي إلى رفع معدلات الأستثمار [٢].

أما تحقيق معدل نمو أمثل فيتم عن طريق تهيئة المناخ السياسي والاقتصادي للفرد وتمجيد العمل والحث عليه لان هذا يدفع الفرد إلى الاستفادة من وقته وقدراته البدنية والذهنية لتحقيق الخير لنفسه وأفراد أسرته ومجتمعه كما أن إغلاق كافة الطرق الظالمة والخادعة وغير المشروعة لزيادة الدخل من شأنه أن يوجد حافزا أعظم للإبداع والابتكار وزيادة الفعالية إلا أن تحقيق معدل مرتفع ليس مهما إلا في الحدود التي يسهم فيها هذا النمو في تحقيق التوظيف الكامل والحياة الاقتصادية الطيبة علي نطاق واسع وفيما عدا ذلك يجب أن يوزن المعدل بعناية مقابل كل ما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية ومعنوية [٣]. ولا يعني معدل أعلي للاستثمار فقط رأس مال أكثر لكل عامل، ولكنه أيضًا طريق هام يحدث فيه التقدم التكنولوجي طالما أن الابتكارات غالبا ما تتجسد في معدلات جديدة ، ويذهب اختراع آلة جديدة سدي في خصوص زيادة الإنتاجية ما لم تستثمر الشركات بتركيبها [٤].

إن الأهداف الأخرى للسياسة النقدية كالاستقرار الاقتصادي والتوظف الكامل أهداف تتناسب والدول المتقدمة، أما هدف التنمية الاقتصادية هو الهدف الذي يتناسب مع الدول النامية وتستخدم لتحقيقه أدوات تختلف عن تلك التي تستغلها الدول المتقدمة والتي تعتبر أدوات تقليدية في الدول النامية كسياسة السوق المفتوحة وسياسة الاحتياطي وسياسة سعر الخصم [٥].

– ذكر البنك المركزي المصري فيما يخص سعر الصرف في تقرير السياسة النقدية يونيو ٢٠١٧ الاتي :

---

[١] زكريا الدوري. د. يسري السامرائي، مرجع سابق ص ١٩٥ .

[٢] The economics of Money Banking and Financial, Markets , Boston p412(.san Fracnisco, New York, 7ed S.Mishkin (Fred

[٣] حسين بن هاني/مرجع سابق ، ص ١٤٤

[٤] توماس ماير، جيمس اس دوسنبري، روبرت زاد اليبر، ترجمة أ.د السيد أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصادي ، ص

٤٩٠ ، دار المريخ للنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية.

[٥] عثمان يعقوب محمد/ النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال ص ١٤٢ /شركة مطابع السودان للعملة/الطبعة الثالثة ٢٠٠٥ م.

استمرت معاملات مصر مع العالم الخارجي في الاستفادة من تحسن التنافسية وتحرير سوق الصرف الاجنبي، مما يحد من الضغوط على سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأخري وبالتالي الضغوط التضخمية.استمر ميزان المعاملات الجارية في التحسن خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ وذلك للربع الثاني على التوالي. وقد ساهم في ذلك انخفاض سعر الصرف واستمرار التعافي في الاوضاع الاقتصادية للشركاء التجاريين، بالإضافة الي بعض الاجراءات الأخرى التي ساهمت في تحسين الميزان التجاري. حيث تراجع العجز في ميزان المعاملات الجارية بنحو ٢,١ مليار دولار، مسجلا اعلى معدل تحسن سنوي وفقا للبيانات المتاحة، لينخفض العجز الى نحو ٣,٥مليار دولار. ويعزى ذلك في معظمه إلى التحسن الملحوظ في صافي الصادرات من السلع والخدمات[١] .

شكل رقم (١-٥)

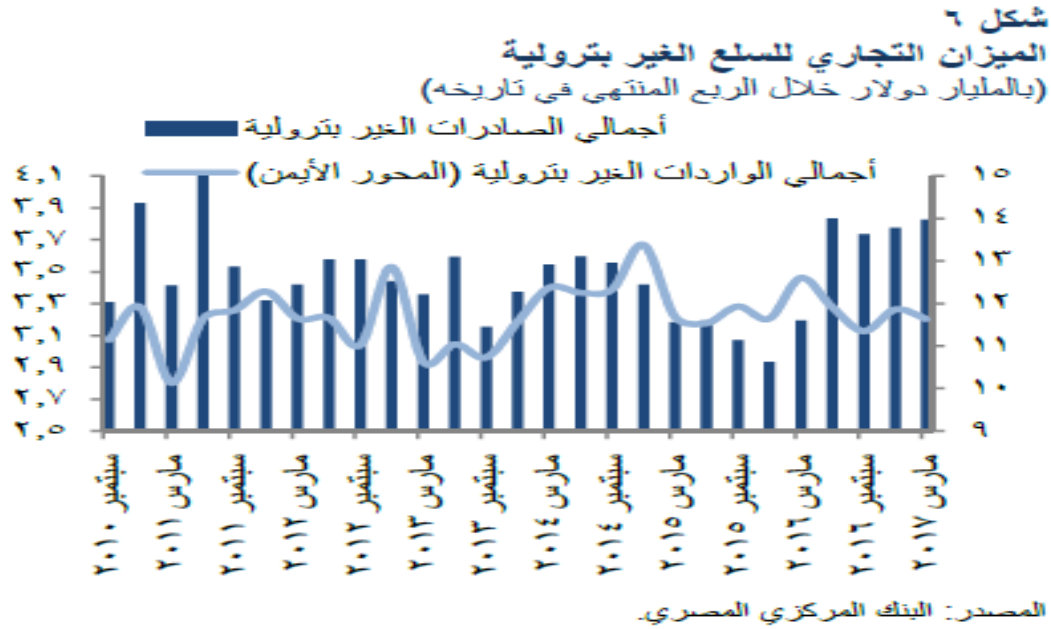

المصدر : البنك المركزي المصري

حقق صافي صادرات السلع والخدمات عج ا ز قدرة ٧,١ مليار دولارخلال الربع الأول من ٢٠١٧ ، مقابل عجز بنحو ٩,١ مليار دولارخلال نفس الفترة من العام الماضي. وتجدر الاشارة إلى أن هذا العجز قد شهد تدهور على أساس سنوي خلال أغلب الفترة من الربع الثالث ٢٠١٠ وحتى الربع الاول ٢٠١٦ ، مع بعض الاستثناءات القليلة. إلا أن التدهور السابق تقلص بشكل ملحوظ منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٦ ، ثم تحول إلى تحسن سنوي خلال الربع الاول من عام ٢٠١٧ . ويعزى هذا التحسن إلى حد كبير إلى الزيادة السنوية في الصادارت من السلع والخدمات بينما ارتفعت الواردات بشكل طفيف بسبب زيادة الواردات البترولية، بالتزامن مع ارتفاع أسعار البترول العالمية، والتى حد منها بشكل جزئى الانخفاض السنوي في الواردات غير البترولية وكذلك الانخفاض في مدفوعات الخدمات[٢] .

[١] البنك المركزي المصري تقرير يونيو ٢٠١٧

[٢] البنك المركزي المصري تقرير يونيو ٢٠١٧

شكل رقم (١-٦)

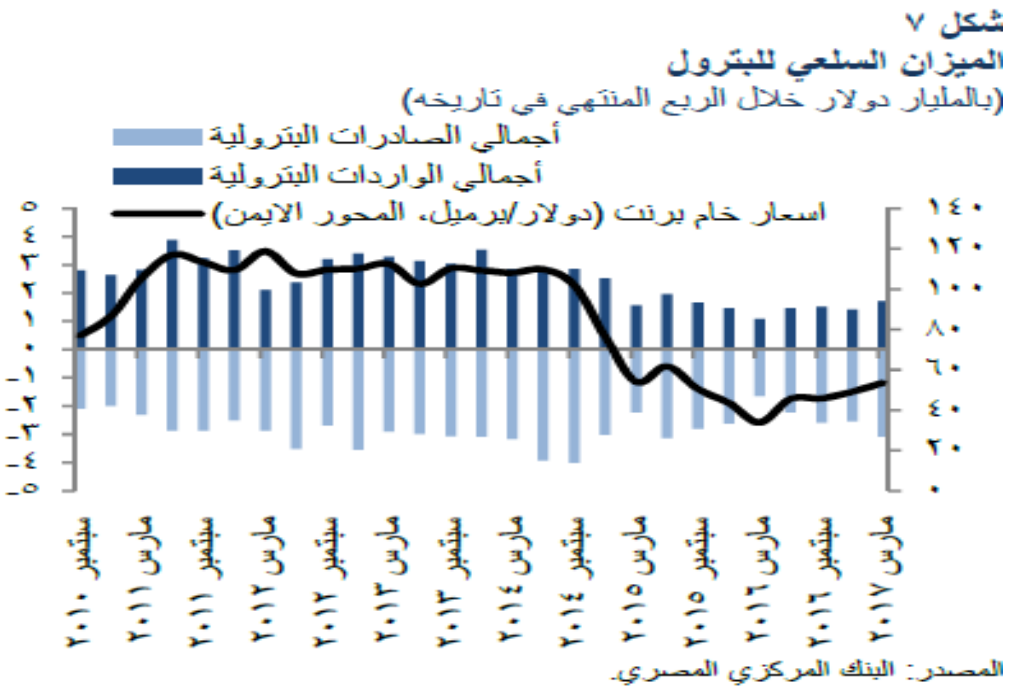

المصدر : البنك المركزي المصري

استمرت التحويلات من المصريين العاملين بالخارج في الارتفاع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ ، وذلك للربع الثاني على التوالى، لتسجل نحو ٤,٦ مليار دولار، وهو أعلى مستوى لها منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٥ . وقد ساهم الانخفاض السنوي في معدل نموالناتج المحلي الاسمي في دول مجلس التعاون الخليجي في انخفاض تلك التحويلات خلال الفترة ما بين الربع الثالث من عام٢٠١٥ وذات الربع من عام ٢٠١٦ . وتشير المؤشرات إلى استمرار التحسن السنوي في تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الربع الثاني من ٢٠١٧ . وفي ذات الوقت، حيدت الزيادة السنوية في صافي مدفوعات الاستثمار خلال الربع الاول من عام ٢٠١٧ [١].

شكل رقم (١-٧)

التراجع السنوي التراكمي خلال الربعين السابقين.

[١] تقرير البنك المركزي المصري ، يونيو ٢٠١٧

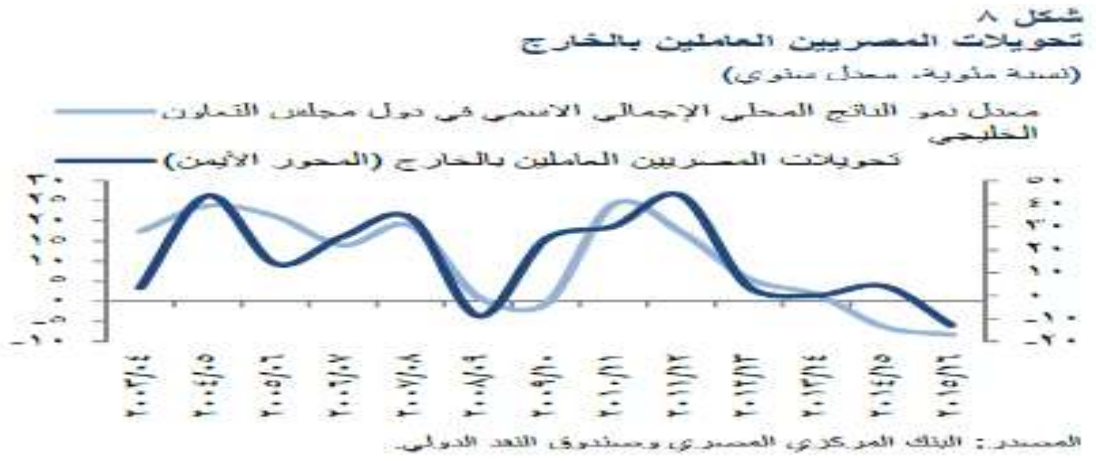

[1] المصدر :

البنك المركزي المصري و صندوق النقد الدولي .

حقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفقات للداخل، بلغت نحو ٧,٠ مليا رت دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧مقارنة بنحو ٨,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي.والانخفاض ما هو الا انعكاس للتحسن الملحوظ في وضع صافي الأصول الأجنبية للبنوك بما في ذلك البنك المركزي المصري – والتي يتم تسجيلها بالسالب في ميزان المدفوعات نتيجه استثمارها خارج الدوله[2] .

شكل رقم (١-٨)

[3]

المصدر: البنك المركزي المصري.

وفي ذات الوقت، تراجعت تسهيلات الموردين وكذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ مقارنة بالعام الماضي. ومن ناحية أخرى، ارتفعت القروض المتوسطة وطويلة الأجل، والتي شملت الشريحة الثانية للبنك الدولي من قرض تمويل التنمية بنحو مليار دولار بالإضافة إلى الشريحة الثانية من بنك التنمية الأفريقي بنحو ٠,٥ مليار دولار.

---

[1] **البنك المركزي المصري و صندوق النقد الدولي**

[2] **تقرير البنك المركزي المصري يونيو ٢٠١٧**

[3] **البنك المركزي المصري**

شكل رقم (١-٩)

المصدر : البنك المركزي المصري.

وعلاوة على ذلك، ساهم النظام الجديد لسوق الصرف الاجنبي في زيادة إقبال المستثمرين الأجانب على شراء الأصول المصرية، وهوما دعَم الحساب المالي. حيث ارتفع صافي الاستثمارات الأجنبية بمحفظة الاوراق المالية في مصر بشكل كبير خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ ، حيث بلغ ٧,٦ مليار دولار، مقابل ٠,١ مليار دولارخلال الفترة المناظرة من العام الماضي. وقد جاء هذا التحسن الكبير مدفوعا بشكل أساسي بقيام الحكومة المصرية بإصدار سندات في الخارج بنحو ٤ مليارارت دولار في يناير ٢٠١٧ ، بالاضافة الي ارتفاع استثمارات الاجانب في أوراق الدين الحكومي والبورصة المصرية. وتظهر مؤشرات الربع الثاني لعام ٢٠١٧ استمرار ارتفاع صافي الاستثمارت بمحفظة الاوراق المالية للداخل والذي سيتأثر إيجابيا بطرح الحكومة سندات في الخارج بنحو ٣ مليار دولار أمريكي في أواخر مايو٢٠١٧ [١].

شكل رقم (١-١٠)

[١] تقرير البنك المركزي المصري ، يونيو ٢٠١٧

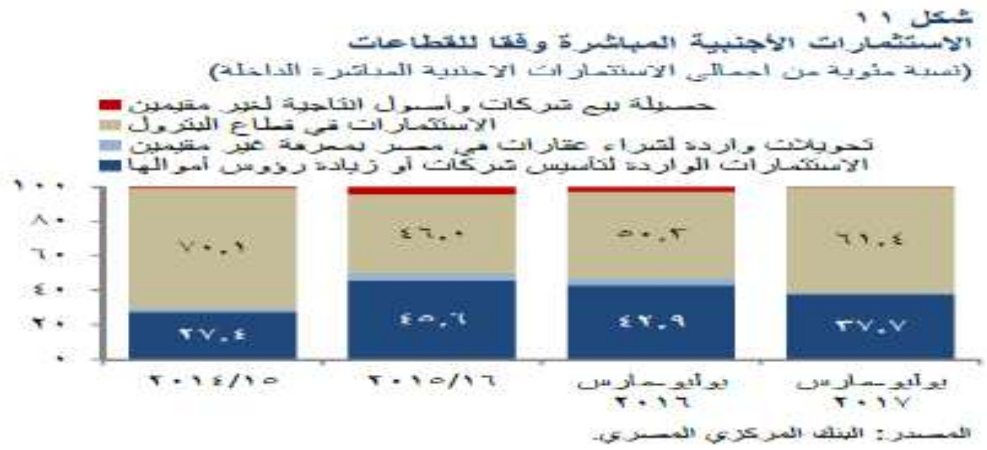

المصدر : البنك المركزي المصري .

وبالتالي، فقد تم تغطية العجز في ميزان المعاملات الجارية (باستثناء صافي التحويلات الرسمية) خلال الربع الأول من ٢٠١٧بالكامل من خلال الاستثمارات الاجنبية (باستثناء السندات) بالإضافة إلى تسهيلات الموردين قصيرة الاجل، وذلك للربع الثاني على التوالي. وتجدر الاشارة الي ان تلك البنود لم تستطع تغطية العجز في ميزان المعاملات الجارية (باستثناء التحويلات العامة) خلال أغلب الست سنوات الماضية. وقد سجل هذا الفائض الجوهري خلال الربع الاول من عام ٢٠١٧ أعلى مستوى له منذ الربع الثالث من عام ٢٠١٠ ، وهو ما يمثل تحول ملحوظ ليعكس نجاح إجراءات السياسة النقدية .

شكل رقم (١-١١)

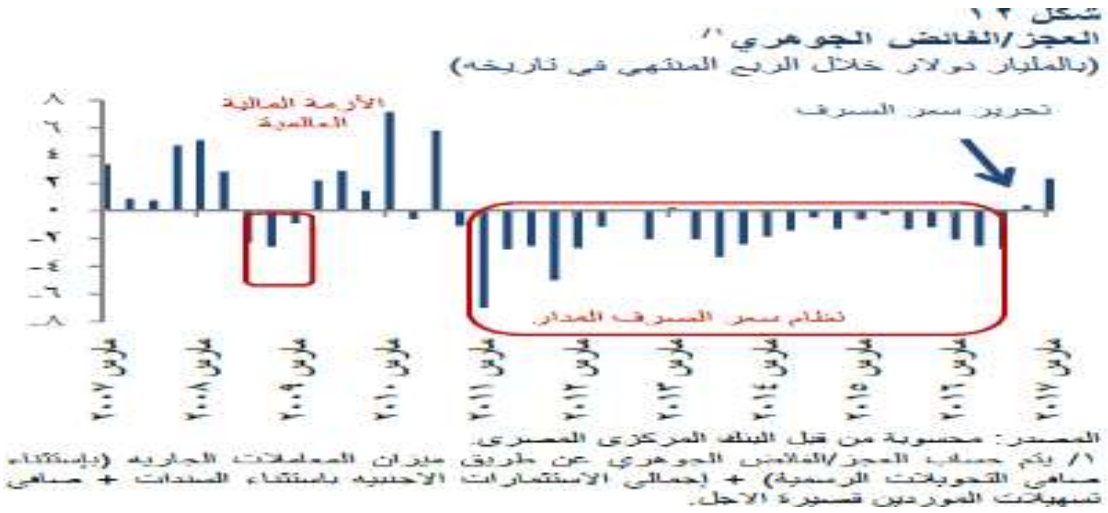

المصدر : البنك المركزي المصري .

بالاضافة إلى ما سبق، ارتفعت صافي الاحتياطيات الدولية للشهر الثامن على التوالي لتسجل ٣١,٣ مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو ٢٠١٧ ، لتسجل أعلى مستوى منذ فبراير ٢٠١١ . ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة تغطية الواردات المتوقعة من السلع والخدمات في ٢٠١٨/٢٠١٧ . وعلى الرغم من ارتفاع الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الا أنه لا يزال في المستويات الآمنة وفقا للمعايير العالمية. فقد انخفض الدين الخارجي كنسبة من صافي الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي المصري منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٦ ، وقد عزز من هذا الانخفاض سياسة البنك المركزي بعدم التدخل في سوق الصرف الأجنبي بعد تحريره ، مما حافظ على الأصول الأجنبية للبنك المركزي المصري. وبالاضافة إلى ذلك، استمر

صافي الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي في تغطية الديون الخارجية قصيرة الأجل بنسبة أكثر من الضعف.Greenspan – ويعتبر ذلك أعلى بكثير من النسبة وفقاً لقاعدة والتي حددت الحد الأدنى لصافي الاحتياطيات بأن ،Guidotti يكون مساوي لحجم الديون الخارجية قصيرة الأجل[١] .

شكل رقم (١-١٢)

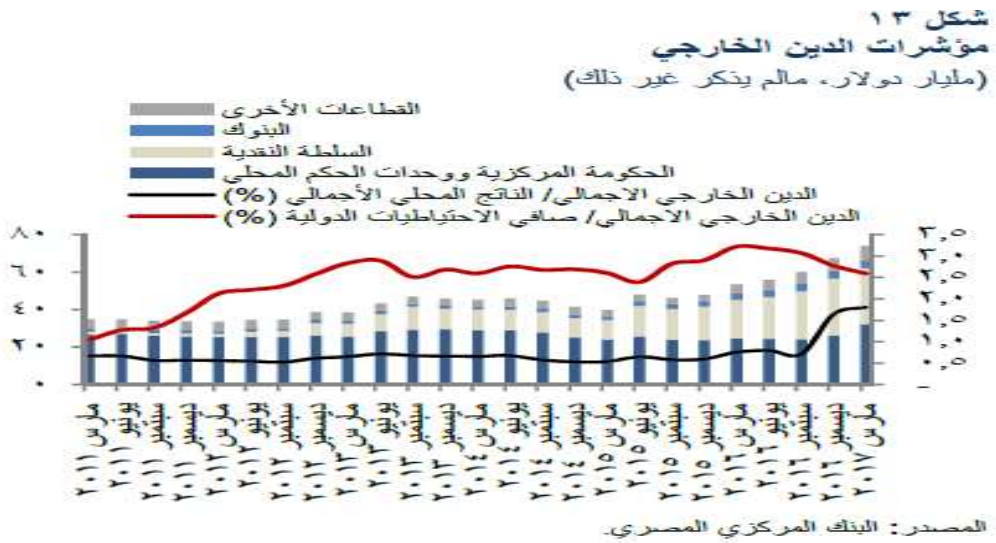

المصدر :البنك المركزي المصري .

– <u>حيث ذكر البنك المركزي المصري في تقرير السياسة النقدية يونيو ٢٠١٧ فيما يخص النمو الاقتصادي الاتي:</u>

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مدفوعا بتعافي صافي الصادرات والاستثمارات ، مما يعزز من استدامة هيكل النموالاقتصادي.ارتفع معدل النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالي الي ٤,٣ % خلال ٢٠١٧ ، مقابل ٣,٨ % الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧و ٣,٤ % خلال الربعين الثاني والأول، على التوالي ومقابل ٣,٦% ، ليسجل معدل نمو مماثل خلال الربع الثالث من ٢٠١٦/ ٢٠١٥ لمتوسط معدلات النمو خلال العامين الماليين السابقين. وجاء ذلك متماشياً مع انخفاض معدلات البطالة الى ١٢,٠ % خلال الربع الثالث من العام المالي٢٠١٦ /٢٠١٧ من ١٢,٤ % و ١٢,٦ % الثالث خلال الربعين الثاني والأول، على التوالي. وقد بدأ معدل البطالة في الانخفاض تدريجيا بعد ان سجل اعلى مستوى له والبالغ ١٣,٤% في ديسمبر ٢٠١٣ ، متزامنا مع تراجع متوسط التكلفة الحقيقية لوحدة العمل منذ ٢٠١٥[٢].

شكل رقم (١-١٣)

[١] تقرير البنك المركزي المصري ، يونيو ٢٠١٧

[٢] تقرير البنك المركزي المصري : يونيو ٢٠١٧

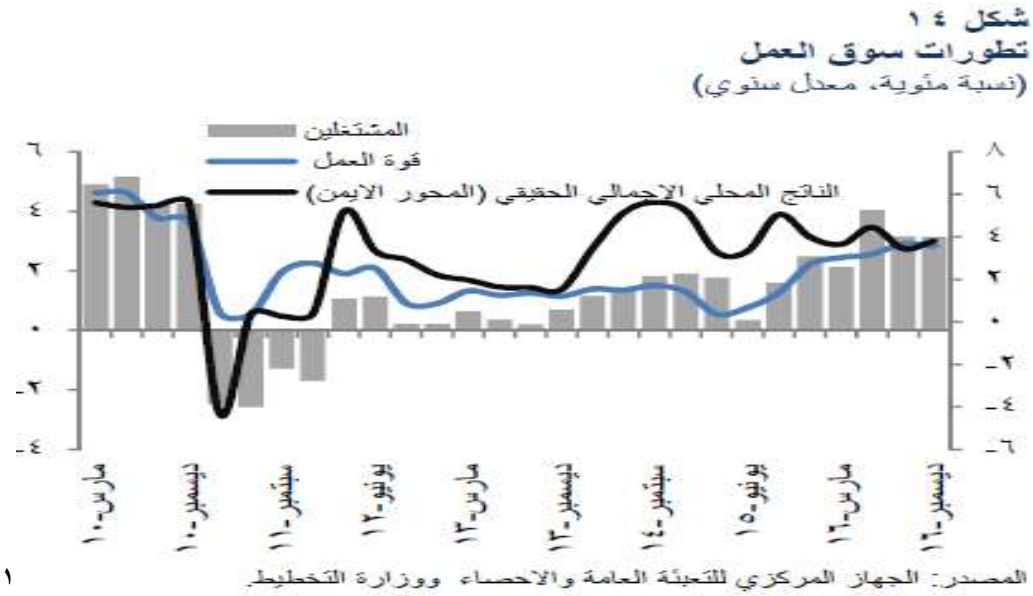

[1]

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط

وقد جاء التحسن في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مدفوعاً بتحسن خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦صافي الصادارت السلعية والخدمية. وفي ذات الوقت، ضعفت مساهمة الطلب المحلي اساسا بسبب التباطؤ الملحوظ في الاستهلاك (في القطاع الخاص والقطاع العام بدرجة أقل)، في حين تحسنت مساهمة اجمالي الاستثمار. وتعزز تلك التطوارت من استدامة هيكل النمو الاقتصادي والتي جاءت بدعم من السياسة النقدية التوسعية من جانب تطوارت سعر الصرف.

شكل رقم (١-١٤)

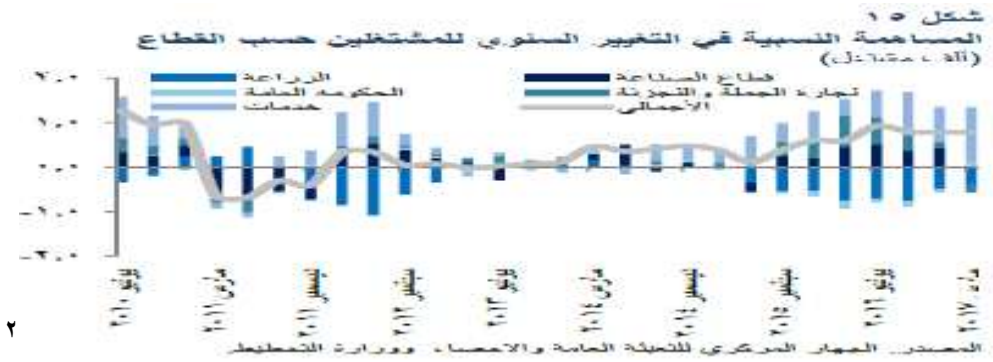

[2]

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط.

[1] **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط**

[2] **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط**

وتجدر الاشارة إلى ان صافي الصادرات السلعية والخدمية ساهمت إيجابيا في دعم معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للمرة الأولي حيث ارتفعت خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦الصادارت بدرجة اكبر من ارتفاع الواردات. وقد جاء ذلك بعد المساهمة السالبة لصافي الصادارت خلال معظم الفترة ما بين٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٦/٢٠١٥وفي ذات الوقت، وبعد أن كان الاستهلاك الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو تاريخيا، مدعوما بالزيادة السنوية في متوسط الائتمان الحقيقي الممنوح للقطاع العائلي في ٢٠١٥/٢٠١٤و٢٠١٦/٢٠١٥، تراجع معدل نمو الاستهلاك الخاص وانخفضت مساهمته في النمو خلال الفترة ما بين الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ والربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ وتزامن ذلك مع الانخفاض السنوي في متوسط الائتمان الحقيقي الممنوح للقطاع العائلي[١] .

شكل رقم (١-١٥)

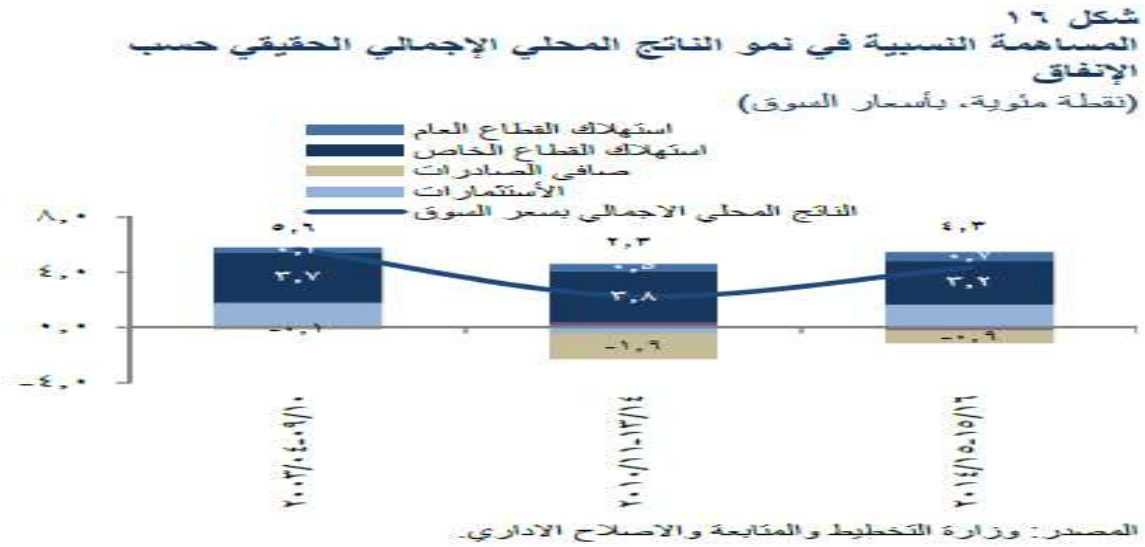

[٢]

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري.

[١] تقرير البنك المركزي المصري ، تقرير يونيو ٢٠١٧

[٢] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري

ارتفعت مساهمة الاستثمار في النمو بشكل عام منذ ٢٠١٤وذلك بسبب القطاعين الخاص والعام. ووجهت الاستثمارات العامة إلى قطاعات الكهرباء، وقناة السويس، والنقل والتخزين، والعقارت ،بالإضافة الى استخراجات الغاز الطبيعي، في حين وجهت الاستثمارات الخاصة أساسا إلى الأنشطة العقارية، والزراعة، والبناء والتشييد بالإضافة الى التجارة. وقد تم دعم الاستثمار الخاص من خلال تحسن متوسط النمو السنوي للائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص الحقيقي بالعملة المحلية منذ الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤.

شكل رقم (١-١٦)

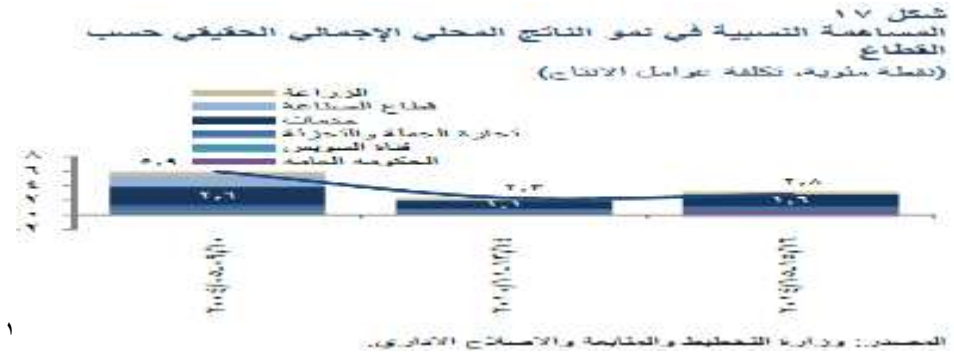

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

كما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج الى ٤,١٪ في الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، ليسجل اعلى معدل نمو منذ ديسمبر ٢٠١٤ ، مقارنة بنحو ١,٧ ٪ في الربع الاول و ٣,٥ ٪ في الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ و ١,٦% ، في الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ ونتيجة لذلك، كان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦أعلى مقارنة بجميع السنوات المالية منذ ٢٠١٠/٢٠٠٩وقد كان النمو الاقتصادي خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/ ٢٠١٧متنوعاً بشكل ما مدعوما في الاساس بالنمو في قطاعات السياحة،والغاز الطبيعي، والتجارة، والبناء، والصناعات التحويلية غير البترولية[٢].

شكل رقم (١-١٧)

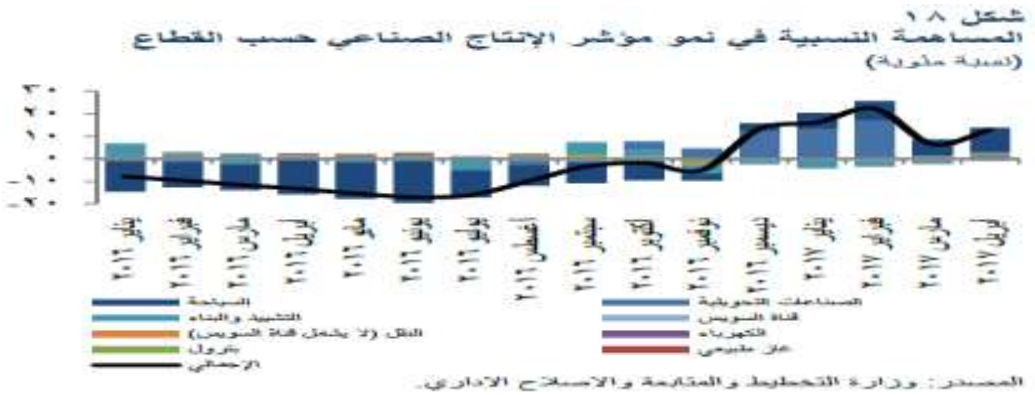

[١] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري

[٢] تقرير البنك المركزي المصري ، يونيو ٢٠١٧

وتشير المؤشرات خلال الربع الاخير من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ عموما إلى استمرار التحسن في النمو الاقتصادي. فقد سجل مؤشر الانتاج الصناعي في أبريل ٢٠١٧ معدل نمو سنوي مشابه للربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ تقريباً مدفوعا بشكل رئيسي بالسياحة والصناعة التحويلية غير البترولية بدرجة أقل. وقد ارتفع عدد السياح الوافدين بمعدل سنوي قدره ٦٨,٥ % في أبريل، وهو أعلى من متوسط المعدل السنوي المسجل خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦.

شكل رقم (١-١٨)

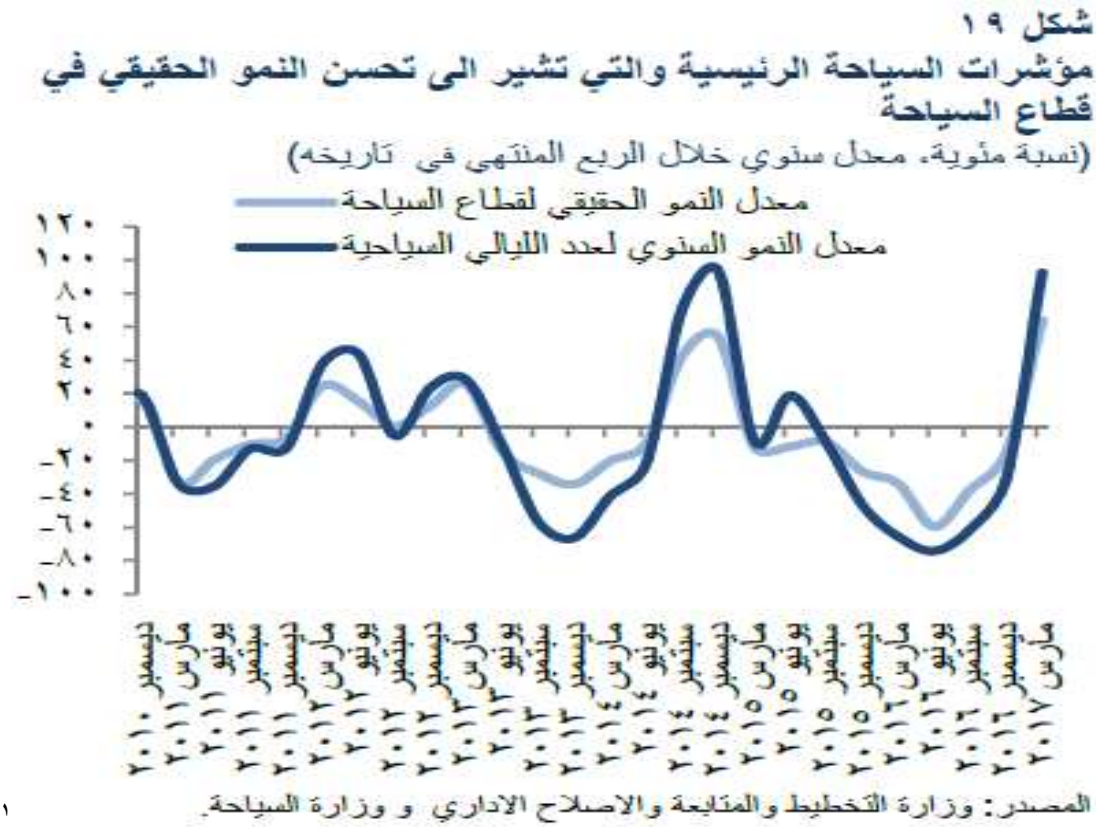

[1]

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري ووزارة السياحة

كما أظهر تقرير مؤشر مدراء المشتريات (PMI) أن طلبات التصدير الجديدة قد استمرت في الارتفاع منذ ابريل ٢٠١٧ ، في ظل زيادة الطلب من الاسواق العالمية نتيجة تحسن القدرة التنافسية لمصر. وبالإضافة إلى ذلك، لاتزال الشركات متفائلة

[1] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري ووزارة السياحة

بقوة تجاه النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري. علاوة على ذلك، فقد تحسن مؤشر المشتريات (PMI) خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بالمتوسط خلال الربع الثالث من نفس العام على الرغم من أنه لايزال يشير إلى تراجع في الانتاج[١].

[١] تقرير البنك المركزي المصري ،يونيو ٢٠١٧

شكل رقم (١-١٩)

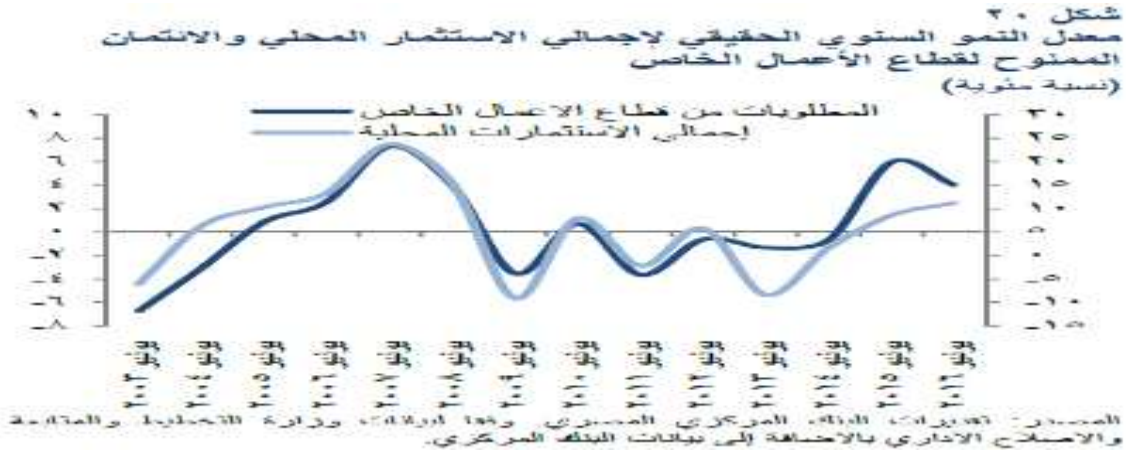

المصدر : تقديرات البنك المركزي المصري وفقاً لبيانات وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري بالاضافة الي بيانات البنك المركزي.

٤. تحقيق توازن ميزان المدفوعات واستقرار الصرف الخارجي لصالح الاقتصاد الوطني...إذ : يجسد ميزان المدفوعات لقطر ما علاقة القطر النقدية والمالية والتجارية مع بقية أقطار العالم) [١].

فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن القطر يدفع أكثر مما يستلم بصورة جارية بالعملة الأجنبية ولا يمكن تغطية هذا العجز إلا بالسحب علي احتياطاته النقدية الأجنبية أو بيع بعض موجوداته عن طريق الاقتراض أو الحصول علي بعض المنح والإعانات مع ما يترتب علي ذلك من آثار سلبية علي القيمة الخارجية للعملة الوطنية، ودور السلطات النقدية هنا هو التدخل للحد من التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية في محاولة لتقليص استيرادها .أما إذا كان سبب العجز في ميزان المدفوعات كثرة التوظيفات الطويلة والقصيرة الأجل في الخارج فان تقليص حجم الائتمان المصرفي يقود إلى تقليص هذه الوحدات الاقتصادية مما يرغمها علي استعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج [٢].

– أما هدف تحقيق سعر صرف ملائم للعملة الوطنية إنما تزداد أهميته بالنسبة للبلدان التي تساهم فيها التجارة الخارجية بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح بالنسبة للبلدان التي لا تساهم التجارة الخارجية بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لديها حيث تقل أهمية سعر الصرف الملائم كهدف في السياسة النقدية نجد ذلك عند الحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية إذ: لم يكن سعر الصرف الملائم في معظم الأحيان هدفا هاما لسياسة الاحتياطي الفدرالي لأن التجارة الخارجية تمد ب ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة برغم أنها أحيانًا تصبح هدفا هاما فعلا. وفي البلاد التي تكون فيها التجارة الخارجية تمد ب لنقل ٥٠ % من الناتج المحلي الإجمالي يكون توازن سعر الصرف هدفا أهم بكثير [٣].

---

[١] عوف محمود الكفراوي / مرجع سابق .

[٢] زكريا الدوري. د. يسري السامرائي، مرجع سابق ،ص ١٩١ص ١٩٥

[٣] توماس ماير، جيمس اس دوسنبري، روبرت زاد اليبر، ترجمة أ.د السيد أحمد عبد الخالق، مرجع سابق ، ، ص
١٩١، ص ١٩٥ ،.

كما أن الأستقرار في أسواق سعر الصرف الأجنبي، مع زيادة أهمية التجارة الدولية في أقتصايات الدول فقد زادت قيمة الأهتمام بالتركيز على التعرف على قيمة عمله كل دولة من هذه الدول بالنسبة لعملات الدول الأخري، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية أرتفاع قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة لعملات الدول الأخري يجعل الصناعة الأمريكية أقل ميزة تنافسية مع صناعات الدول الأخري العابرة للقارات للدخول في الأسواق الدولية، بالأضافة إلى أنه يخفض القوة الشرائية للدولار داخل دولته [١].

تأسيساً على ذلك فإن الحد من التغير في قيمة العملة يجعلها أكثر يسراً لأثبات وجودها في الأسواق الدولية، بل والأنفراد بحركة البيع والشراء للبضائع الدولية. ولذلك فإن تحقيق الأستقرار في سعر الصرف الأجنبي يعد من الأهداف الأكثر ثراءاً للسياسة النقدية [٢]. يجدر الأشارة إلي أنه لتحقق الهدف السابق يجب التحكم في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومى، وذلك يختلف في نظام سعر الصرف الثابت عنه في نظام سعر الصرف المرن، ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت فإن الطلب على النقود هو المحدد لكمية النقود، أما في ظل نظام سعر الصرف المرن فإن عرض النقود يعتبر أحدى المحددات لكمية النقود المتداولة، وفي هذه الحالة فإن التغير في الطلب على النقود كأصل كامل السيولة لا يؤدي إلى التغير في سعر الصرف، حيث أنه في ظل ذلك النظام تستطيع السلطات النقدية تقييد منح الائتمان وهذا يمكنها أيضا من تحديد كمية وسائل الدفع المتاحة، والعكس بالنسبة لنظام سعر الصرف الثابت حيث يكون مقدره السلطات النقدية في هذا الصدد محدودة وقصيرة للغاية [٣].

جدول رقم (١-١)

- متوسط أسعار السوق بالجنية المصرى:

يعرض في الجدول التالي متوسط أسعار السوق بالجنية المصري للشراء والبيع للعملات المختلفة والتي تلعب دوراً بارزاً للأستقرار الاقتصادي وأستقرار السوق نظراً لدورها في عمليات التجارة الخارجية وهذا الجدول يشمل العملات الأجنبية الأكثر تداولاً مثل" الدولار – اليورو – الجنية الأسترليني ..... إلخ "[٤]

العملة	شراء	بيع
دولار أمريكي	١٥.٦٩٨٣	١٥.٧٩٨٣
يورو	١٨.٥١٤٦	١٨.٦٣٨٩
جنيه استرليني	٢٠.٢٣٠٤	٢٠.٣٥١٤
فرنك سويسري	١٧.٢٣٧٧	١٧.٣٥٥١

[١] S.Mishkin (Fred.),., p.414

[٢] S.Mishkin (Fred.),., p.414

[٣] W.Schmitz (Stef.), L. Michael, carl Menger and the Evolution of payments systems, From Barter to Electronic Money, op. cit., p. 143

[٤] البنك المركزي المصري

١٠٠ ين ياباني	١٥.٠٠٩٤	١٥.١٠٩٣
ريال سعودي	٤.١٨٥١	٤.٢١٢٠
دينار كويتي	٥١.٢٧٤٩	٥١.٧٠٢٩
درهم إماراتي	٤.٢٧٣٤	٤.٣٠١٤
اليوان الصيني	٢.٣١٨٨	٢.٣٣٣٩

المصدر : البنك المركزي المصري .

نجد في الجول السابق أن سعر الصرف لعام ٢٠٢٠ للدولار للشراء ١٥.٦٩ جتيه مصري وللبيع ١٥.٧٩جنيه مصري واليورو للشراء ١٨.٥١ جنيه مصري وللبيع ١٨.٦٣جنيه مصري وفي بداية عام ٢٠١٩ كان سعر الصرف للدولار شراء ١٧.٨٧ جنيه مصري وللبيع ١٧.٩٥ جنيه مصري واليورو في بداية عام٢٠١٩ شراء ٢٠.٣٧ جنيه مصري وبيع ٢٠.٤٧ جنيه مصري وفي نهاية غام ٢٠١٩ الدولار للشراء ١٥.٩٩ جنيه مصري وللبيع ١٦.٠٩٣ جنيه مصري وفي نهاية عام ٢٠١٩ لليورو شراء ١٧.٩٦ جنيه مصري وللبيع ١٨.٠٧٧ جنيه مصري وهذا يدل علي الاستقرار النسبي لسعر الصرف وتحسنه وذلك لاتباع سياسة نقدية صحيحة لمواجهة الأوضاع الأقتصادية .

ويتطلب إستقرار سعر صرف الجنيه التعامل مع العجز فى الميزان التجارى من خلال زيادة حجم الصادرات، وعلاج الاختلالات الهيكلية التى تحد من تنافسية الصادرات المصرية، كما أن قيام الدولة بإستخدام الاحتياطى النقدى بهدف المحافظة على سعر صرف الجنيه سوف يترتب عليه تناقص فى تلك الاحتياطيات وتكرار نفس التجارب التى سبقت عملية تحرير سعر صرف الجنيه فى عام ٢٠١٦وهذا ماساهمت فيه الاستثمارات الأجنبية فى مصر وتسجيلها قيمة تجاوزت١٠.٩ مليار دولار فى نهاية سبتمبر ٢٠١٧، فى دعم الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية، بجانب زيادتها بمعدلات منتظمة شهريًا، وكذلك و صول مصر على الثلاث شرائح من قرض من صندوق النقد الدولى، والتى بلغت قيمتها ٦.٢ مليار دولار، وحصول مصر على الشريحة الثانية من قرض البنك الدولى، والتى بلغت قيمته مليار دولار، وشريحتى قرض بنك التنمية الإفريقى وقيمته مليار دولار[١] .

وبين عامي ١٩٨٢ م و ١٩٨٥ م ارتفع الدولار بالنسبة للعملات الأخرى، وهذا جعل سائحي الولايات المتحدة سعداء . والاهم خفض الهبوط في أسعار السلع المستوردة بالدولار (معدل التضخم) في الولايات المتحدة ولكنه اضر بصناعات كثيرة اعتمدت علي الصادرات أو تنافست مع الواردات لقد كان مساهما كبيرا في المشاكل الاقتصادية لولايات معينة في وسط الغرب والشرق والتي كانت تعتمد علي الإنتاج المرتبط بالصلب . وسابقا في النصف الثاني من السبعينات كان الدولار قد هبط ومد هذا من زيادة التضخم لابد أن يكون من الواضح أن كلا الوضعين غير مرغوب فيه [٢] .

---

[١] هشام سالم ابو عميرة ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، يونيو ٢٠٢٠ مقالة بعنوان تقدير أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات المصرية خلال الفترة (١٩٦٢-٢٠١٨) بإستخدام نموذج الانحدار الذاتى للمتباطئات الموزعة

[٢] عقيل جاسم عبد الله–عمان – دار مجدلاوى للنشر – الطبعة الثانية، ، د.عثمان يعقوب محمد مرجع سابق، ص ١٤٥ ، د. اكرم

جدول رقم (١-٢)

- مقاييس التضخم الأساسي لدى بعض البنوك المركزية الأخرى:

يمثل التضخم وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين إرتفاعاً عاماً في مستوي أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة حيث يعكس التضخم السنوي التغير في مستوي الأسعار في شهر ما مقارنة بنفس الشهر من العام السابق بينما يمثل التضخم الشهري التغير في مستوي الأسعار من شهر لأخر ومن ثم فإن معدل التضخم الشهري يحتوي علي التطورات الأخيرة التي تطرأ علي مستوي الأسعار[١] .

البنوك المركزية	مقياس التضخم الأساسي	الوزن
بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعدا منه الطعام والطاقة.	٧٨%
البنك المركزي الاوربي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعدا منه الطاقة و الطعام غير المصنع.	٨٣%
البنك المركزي الكندي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه أكبر ثماني سلع متقلبة (الفواكه، والخضروات ، البنزين ، الوقود السائل ، الغاز الطبيعي، الفوائد العقارية، النقل الداخلي، منتجات الدخان) كذلك تأثير التغيرات في الضرائب غير المباشرة .	٨٤%
بنك الاحتياطي الاسترالي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الفواكه ، والخضروات ، ووقود السيارات	٩٠%
البنك المركزي الشيلي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الوقود والخضروات والفواكة واللحوم الحمراء الطازجة والاسماك والمرافق المحدد إداريا، والخدمات المالية	٧٣%
البنك المركزي المصري	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الفواكه والخضروات والأسعار المحددة إدارياً	٧٢%
البنك المركزي التشيكي+	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه صافي الايجار للشقق المؤجرة والكهرباء والغاز والدواءوبعض بنود الرعاية الصحية ونقل السكك الحديدية	٨٢%

حداد ومشهور مذلول ، مرجع سابق، ص ١٨٤ ، د. زكريا الدورى، د. يسري السامرائى ، مرجع سابق، ص ١٩١ .

[١] البنك المركزي المصري

	وخدمات الاتصالات والتليفون وخدمات البريد وغيرها من الاسعار المحددة إدارياً	
البنك المركزي البولندي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الاسعار المحددة إدارياً أساساً وهي المشروبات الكحولية ومنتجات الدخان والطاقة والوقود وخدمات النقل والبريد والاتصالات وأنواع من التأمين	%٦٧
بنك الأحتياطي لجنوب إفريقيا	الرقم القياسي لأسعار المستهكلين مستبعدا منه أسعار الفائدة علي السندات العقارية	%٨٨
البنك المركزي التايلاندي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الاسعار الاكثر تقلباً مثل الأرز، والحبوب،اللحوم،الخضروات،والفواكة الي الكهرباء والبنزين	%٧٥

المصدر : البنك المركزي المعني .

يشتق معدل التضخم الأساسي من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تحدد أسعارها إدارياً بالأضافة الي بعض السلع التي تتأثر بصدمات العرض المؤقتة، وهناك طريقتان شائعتان للحصول علي مقياس التضخم الأساسي فهناك طريقة الأستبعاد وتعني إستبعاد العناصر التي تظهر أسعارها سلوكاً متقلباً من سلة الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين والطريقة الأخري هي "الطريقة الأحصائية" وهي عبارة عن إستبعاد كل التقلبات الحادة في الأسعار التي قد تختلف من سلعة لأخري في كل شهر[١] .

+ في عام ٢٠٠١ توقف البنك المركزي الأهلي التشيكي عن استبعاد تلك البنود بعد تحويل الأسعار التي أصبحت تتحدد وفقاً لقوي السوق.

جدول رقم (١-٣)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين:

تسبب بعض التغيرات الفجائية والمؤقتة في أسعار بعض مكونات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين تقلبات حادة في معدل الضخم العام ومثل ذلك التقلب يعوق الحكم علي تغيرات الأسعار التي ترفع الي كل من عوامل ذات طبيعة إستمرارية والتي يكون لها تأثير علي إتجاهات التضخم في المستقبل من ناحية وعوامل ذات طبيعة مؤقتة والتي يتلاشي دورها من ناحية [٢] .

[١] البنك المركزي المصري

[٢] البنك المركزي الصري

جدول ١: المساهمة في الارقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر)*

		٢٠١٩										٢٠٢٠		
	الأوزان**	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس
المساهمة في المعدل الشهري للتضخم العام للرقم القياسي للمستهلكين														
معدل التضخم العام	١٠٠,٠	٠,٨	٠,٥	١,١	٠,٨-	١,٨	٠,٧	٠,٠	١,٠	٠,٣-	٠,٢-	٠,٧	٠,٠	٠,٦
السلع و الخدمات المحدد أسعارها اداريا	٢١,٤	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	١,١	٠,١	١,٣	٠,٥	٠,٠	٠,٣-	٠,٠	٠,٠	٠,٣
الفواكه والخضراوات الطازجة	٥,٥	٠,٥	٠,٢	٠,٢	١,٠-	٠,٥	٠,٨	٠,١	٠,٢-	٠,٢-	٠,٠	٠,١	٠,٢-	٠,٠
معدل التضخم الأساسي	٧٣,١	٠,٣	٠,٢	٠,٨	٠,٢	٠,١	٠,٢-	١,٤-	٠,٨	٠,١-	٠,٢	٠,٥	٠,٢	٠,٣
أسعار السلع الغذائية	٢٤,٥	٠,٣	٠,٠	٠,٦	٠,١-	٠,١-	٠,٣-	١,٣-	٠,٣-	٠,٢-	٠,١	٠,٤	٠,٢	٠,٢
منها														
اللحوم الحمراء و الدواجن	٨,٦	٠,١	٠,٢-	٠,٤	٠,٢-	٠,١-	٠,٣-	٠,٩-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,٢
الطعام مستبعداً منه اللحوم الحمراء والدواجن	١٥,٩	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٤-	٠,٢-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أسعار السلع الاستهلاكية	١٤,٣	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠
الخدمات	٣٤,٣	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٢-	٠,٩	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١
المساهمة في المعدل السنوى للتضخم العام للرقم القياسى للمستهلكين														
معدل التضخم العام	١٠٠,٠	١٤,٢	١٣,٠	١٤,١	٩,٤	٨,٧	٧,٥	٤,٨	٣,١	٣,٦	٧,١	٧,٢	٥,٣	٥,١
السلع و الخدمات المحدد أسعارها اداريا	٢١,٤	٣,٦	٣,٦	٣,٥	١,٨	٢,٠	١,٩	٣,١	٣,٢	٣,٢	٢,٩	٣,٠	٢,٩	٣,٢
الفواكه والخضراوات الطازجة	٥,٥	٤,٤	٣,٩	٥,٢	٣,٢	٢,٧	٢,٣	٠,١-	١,٩-	١,٠-	٢,٥	٢,٣	١,٠	٠,٤
معدل التضخم الأساسي	٧٣,١	٦,١	٥,٥	٥,٤	٤,٣	٣,٩	٣,٢	١,٧	١,٨	١,٥	١,٧	١,٩	١,٥	١,٥
أسعار السلع الغذائية	٢٤,٥	٣,٣	٢,٨	٢,٦	٢,٠	١,٩	١,٢	٠,١-	٠,٦-	١,٠-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٩-	١,٠-
منها														
اللحوم الحمراء و الدواجن	٨,٦	٠,٩	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٥	٠,١-	٠,٨-	١,١-	١,٢-	٠,٨-	٠,٤-	٠,٧-	٠,٧-
الطعام مستبعداً منه اللحوم الحمراء والدواجن	١٥,٩	٢,٤	٢,٤	٢,٠	١,٧	١,٤	١,٢	٠,٨	٠,٥	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٣-
أسعار السلع الاستهلاكية	١٤,٣	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٥
الخدمات	٣٤,٣	٢,٠	٢,١	٢,١	١,٧	١,٥	١,٥	١,٢	١,٨	١,٨	١,٩	١,٩	١,٩	٢,٠

المصدر : البنك المركزي المصري .

يلجأ البنك المركزي المصري مثل عديد من البنوك المركزية الأخري الي مقياس التضخم الأساسي مبنياً علي طريقة الأستبعاد لسهولة فهمة وإمكانية فحصة والتحقق منه ويقوم مقياس التضخم الأساسي المحسوب وفقاً لطريق الأستبعاد بإزلة المباشر في تقلبات الأسعار وهي بنود " الخضروات والفاكهة وهي العناصر الغذائية الأكثر تقلباً وتمثل ٨.٨% من السلة السلعية للمستهلكين – و العناصر المحددة إدارياً وتمثل ١٩.٤% من السلة السلعية للمستهلكين" [١] .

وظاهرة التضخم تباشر أثرها علي ميزان المدفوعات من خلال تأثيره علي حركة الأستيراد والتصدير وعلي المعاملات الرأسمالية وذلك من خلال تأثير التضخم بالسلب علي الأدخار والأستثمار [٢] .

٥. تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني [٣] . فالسياسة النقدية تعمل آثارها من خلال تلك السوقين السابق الأشارة إليها. والسياسة النقدية في نجاحها تعتمد على وجود وعي مصرفي لدى جمهور المتعاملين في الاقتصاد وكذلك تحتاج إلى جهاز

---

[١] البنك المركزي المصري

[٢] السيد احمد عبدالخالق، البنوك والتجارة الإلكترونية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، العدد ٢٦ أكتوبر ١٩٩٩ص ١٩٤

[٣] عقيل جاسم عبد الله–عمان – دار مجدلاوى للنشر – الطبعة الثانية، ، د.عثمان يعقوب محمد مرجع سابق، ص ١٤٥ ، د. اكرم

حداد ومشهور مذلول ، مرجع سابق، ص ١٨٤ ، د. زكريا الدورى، د. يسري السامرائى ، مرجع سابق، ص١٩١

مصرفي متقدم كما سبق الأشارة لذلك [١]، وعند تقدم السياسة النقدية فأنها بذلك تحقق أستقرار اقتصادي أفضل مما يخدم الأستثمار ويؤدي لتطوير الاقتصاد الوطنى [٢].

– أهداف السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي–:

ظاهريا لا يوجد فرق بين السياسة النقدية الإسلامية و الوضعية من حيث الأهداف. لأننا إذا نظرنا إلى الأهداف المذكورة آنفا نجدها أهدافًا محايدة . لابد منها لأي اقتصاد ذا منهج علمي وإستراتيجية ناجحة . إلا أن الفرق يكمن في روح هذه الأهداف واتجاهها لخدمة المجتمع وتوخي العدالة الاجتماعية ، وهنا يظهر الفرق. وهو فرق يكمن في فلسفة كل نظام ونظرته العامة للحياة والإنسان وقيم الإخاء والعدالة ، نجده يظهر مثلا عند الترجيح بين المصلحتين العامة والخاصة أو عند النظر إلى آثار السياسات على فئات المجتمع المختلفة[٣] .

(يتحدد مفهوم السياسة النقدية وأهدافها في إطار نظرة الإسلام للاقتصاد ورؤيته لدور النقود في النشاط الاقتصادي . ومن هذا المنطلق فان الإطار النظري للسياسة النقدية ومفاهيمها وأهدافها بل ووسائلها وأدواتها يختلف عن النظريات النقدية التقليدية. فمن حيث المبدأ قد لا يوجد خلاف يذكر في وظيفة النقود والسياسة النقدية إذ أن كل اقتصاد يهتم في المقام الأول بالتحكم والإشراف على حجم النقود المتداولة لما لها من تأثير جوهري على القيم الحقيقية لأموال الأفراد . إلا أن الخلاف يأتي في الأهداف الكلية المراد تحقيقها و السلوكيات التي تحكم كيفية توظيف النقود ولتحقيق تلك الأهداف[٤].

نجد أن من أهم أهداف السياسة النقدية في ظل نظام إقتصادي إسلامي وفي غياب سعر القائدة هو تحقيق ثبات نسبي للقيمة الحقيقية للنقود ، لأن عدم ثبات هذه القيمة وتقلبها بين الزيادة والنقصان يؤثر علي الحالة الإقتصادية ويتأثر بها فإنخفاض القيمة الحقيقية للنقود من خلال أرتفاع الأسعار في حالات التضخم أو بسبب المعروض منها يؤدي الي إنخفاض القوة الشرائية لهذا النقد مما يضر بالطبقات الفقيرة والثابتة الدخل كما أن ذلك يكون في صالح الدائن ، أما إرتفاع قيمة النقود من خلال إنخفاض الأسعار في حالات الكساد ونتيجة لقلة كمية النقود المعروضة يؤدي إلي آثار عكسية وكلا الأثرين ضار بالاقتصاد الوطني ويؤدي لتوزيع الثروات لصالح طبقة علي حساب الأخري فلتغير القيمة الحقيقية للنقود أثر مباشر علي الدخول الحقيقية للأفراد وعلي المدفوعات الآجلة[٥].

---

[١] السيد أحمد عبد الخالق، مدخل إلى دراسة النظرية النقدية،جهاز توزيع الكتاب الجامعى، بجامعة المنصورة،بدون طبعة، ٢٠٠٣ص ٢٣٧

[٢] أحمد فريد مصطفي، / سهير محمد السيد حسن، االنقود والتوازن الأقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٠، ص١٨٢، ومابعدها.

[٣] النسمة، عبداللطيف عبدالله بارد السياسات النقدية والتمويلية وأثرها على الجهاز المصرفي في السودان خلال

الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٧ رسالة ماجستير – جامعة أم درمان

[٤] صابر محمد حسن/ ورقة بعنوان السياسة النقدية في التطبيق في التطبيق الإسلامي المعاصر /الندوة الأولى لتأصيل

الاقتصادي/ ٧- ٩ رجب ١٤١٩ ه ، المواقف ٢٧ - ٢٩ أكتوبر ١٩٩٨

[٥] الكفراوي، عوف محمود، السياسة المالية و النقدية : دراسة تحليلية في الفكر الغربي و الإسلامي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية الشريعة بالرياض سنه ١٩٨٤ ص ٢٠٥

وأهتم الفقهاء بثبات قيمة النقود ويعبر عن ذلك الأمام إبن القيم " إن الدراهم والدنانير أثمان المبيعات والثمن هو المعيار الذي به يعرف تقويم الأموال فيجب أن يكون محدداً ومضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض إذا لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن به المبيعات بل الجميع سلع وحاجة الناس الي الثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية وعامة وذلك لايمكن إلا بثمن تعرف به القيمة وذلك لايكون إلا بثمن تقوم به الأشياء ويستمر علي حالة واحدة ولايقوم بغيره إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس ويقع الخلف ويشتد الضرر "[١].أي الدراهم والدنانير لاتقصد لأعيانها بل يقصد بها التوصل الي السلع ، لإإذا صارت في نفسها سلعتقصد لأعيانها فسد أمر الناس وقد يحدث أن يفضل الأفراد السيولة النقدية وبالتالي تقصد النقود لذاتها أي يكون عليها طلب مباشر وليس مشتق فإن ذلك يؤدي الي خفض الكميات المتداولة منها ويزيد من قيمتها مما يضر الوطني ككل ، فعلي ولي الأمر أن يمنع من إفساد نقود الناس وتغييرها ويمنع من جعل النقود متجراً فإن ذلك يدخل الناس من فساد مالا يعلمه إلا الله بل الواجب أن تكون النقود رؤس أموال يتجر بها ولايتجر فيها وإذا حرم السلطان نقداً منع من الأختلاط بما أذن في المعاملة [٢]، كما بين المقريزس " أن النقود يجب أن تكون مضبوطة غير مغشوشة وإن سكها يكون من الحاكم ، وذلك لأن إصدار النقود والتوسع في ذلك دون حاجة إقتصادية يؤدي لنقص قوتها الشرائية لزيادة كمياتها مما يزيد من أسعار السلع والخدمات ويحدث ذلك أثار تضخمية ضارة علي توزيع الثروة والدخول والمراكز المالية [٣]، ولهذا إهتمت الدولة الإسلامية بالنقود وثبات قيمتها حتي تؤدي وظائفها كوسيلة للتبادل ومقياس الحاضرة والآجلة ومستودع للقيم علي خير وجه بما لايحدث تقلبات في الأقتصاد أو يحول القوة الشرائية لصالح طبقة علي حساب الأخري حتي لايختل التكامل والتضامن الإجتماعي بين جماعة المسلمين .

ربما يقال أن هناك أهداف ووظائف النظام النقدي و المصرفي الإسلامي ، مثل " رفاهية اقتصادية عامة ، عمالة كاملة ومعدل امثل للنمو الاقتصادي ، و عدالة اقتصادية اجتماعية وتوزيع عادل للدخل الثروة، و استقرار قيمة النقود لكي تكون واسطة التبادل وحدة حسابية موثوقة ومقياسا عادلا للمدفوعات المؤجلة ، ومستودعا ثابتا للقيمة ، وهي لا تختلف عن مثيلاتها في النظام الرأسمالي . صحيح أن هناك تشابها ظاهريًا ، لكن هناك في الحقيقة اختلاف كبير بينهما نتيجة الاختلاف في مدى التزام كل من النظامين بالقيم الروحية والعدالة الاقتصادية الاجتماعية والإخوة الإنسانية . فإن الأهداف الإسلامية هي جزء من العقيدة والإيمان لا يمكن انتهاكه كما أنها تعتبر من المدخلات المهمة لمقدار كبير من المخرجات التشريعية، وفيها من القداسة بمقدار ما تستند إلى القرآن والسنة . فلا يمكن أن تكون موضع مساومة أو انتهازية سياسية

---

[١] الأمام ابن القيم الجوزية – إعلام الموقعين عن رب العالمين – مكتبة الكليات الأزهرية – ١٣٨٨ه – ١٩٨٦م ج ٢ ص ١٥٦

[٢] الأمام بن القيم الجوزية – الطرق الحكمية في السياسة الشرعية – المكتبة العلمية بالمدينة المنورة – ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م ص٢١٩

[٣] المقريزي تقي الدين أحمد بن علي المقريزي – النقود الأسلامية ، المسمي بشذور العقود في ذكر النقود – تحقيق محمد السيد علي بحر العلوم – منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها في النجف – الطبعة الخامسة – ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م ص ٤٢، ص ٨٨

وأيًا ما كان الأمر فان الإستراتجية هي الأمر الحاسم في تحقيق الأهداف وهذا ما يمكن للإسلام أن يسهم فيه إسهامًا فريدا [١].

وفي ظل اقتصاد إسلامي يبدو أن هناك إجماعا بين الاقتصاديين حول الهدف العام الأساسي لكل سياسة اقتصادية وهو " تحقيق التنمية في ظل العدالة الاجتماعية ويجدر التأكيد هنا أن العدالة الاجتماعية ليست هدفا جانبيًا أو عرضيا ، بل أنها هدف رئيسي ، وفي إطار السعي نحو تحقيق ذلك الهدف العام ينبغي على السياسة النقدية في مجتمع إسلامي أن تعمل على " تشجيع الإدخار والاستثمار ، و إحداث توزيع عادل للدخول والثروات ولكي يساعد المصرف المركزي على ذلك ينبغي أن يتأكد من أن الجهاز المصرفي يقع في متناول جميع قطاعات المجتمع التي تستطيع أن تستخدم التمويل المصرفي ، و ضمان الاستقرار والإنصاف بكل ما في الكلمة من معنى دقيق[٢] ، وعلى البنك المركزي إدارة النظام المصرفي بحيث يفلح في توليد تدفقات نقدية وائتمانية تتفق مع معدل واقعي للنمو الاقتصادي دون تعريض الاستقرار النقدي والاقتصادي للخطر[٣].

ولا شك أنه يجب على الدولة الإسلامية أن تكون في أعلى درجات القوة بالنسبة لغيرها من الدول ، ومن المعروف أن القوة الإقتصادية من أعظم الدعائم التي تبني عليها قوة الدولة والأُمة الإسلامية ، وجوهر القوة الإقتصادية هو إرتفاع مستوى النمو الإقتصادي [٤].

في ظل الاقتصاد الإسلامي سواء نظرنا له من حيث الواقع الذي نعيشه الآن أو من حيث التحليل النظري ، فأننا نجد أن السياسة النقدية تستهدف بصورة أساسية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية . فتساهم في عمليات تمويلها واستثمارها وتوزيع دخولها وعوائدها .... إذن فإن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو التمركز حول المساهمة في انجاز التنمية بمفهومها الإسلامي من حيث التأثير في جهودها التمويلية وعملياتها الاستثمارية والتوزيعية على مختلف جهاتها.
ولابد من أن يكون للسياسة النقدية (في ظل اقتصادي إسلامي) دورٌ فاعلا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يتحقق :
– أولا : عن طريق التشغيل الكامل للموارد المرتبطة بهدف تحقيق المصالح الشرعية.
– ثانيًا: عن طريق المحافظة على الاستقرار السعري داخليًا وخارجيا وعن طريق تحقيق نمو مضطرد في الناتج المحلي يؤدي إلى تحقيق فوائض في الموازنة الداخلية والخارجية للدولة الإسلامية . بناءً على ذلك فان دور السياسة النقدية الفاعلة يتمثل في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ببعدها الإسلامي [٥].

---

[١] محمد عمر شابرا / نحو نظام نقدي عادل /دراسة للنقود و المصارف و السياسة النقدية في ضوء الإسلام / ص ٤٥ ، ٤٧ /
المعهد العالمي للفكر الإسلامي (سلسلة إسلامية المعرف " ٣")/ ١٤١٢ ه ـ ١٩٩٢ م الطبعة الثانية.

[٢] السياسات النقدية والتمويلية وأثرها على الجهاز المصرفي في السودان خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٧ النسمة ،عبداللطيف عبدالله بارد ص ٢٩

[٣] رحيم حسين/ مرجع سابق ، ص ١٧٥

[٤] محمد دياب الشاعر / أثر التغير في النقود على الالتزامات في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة /ص ٨٢ – ٨٤ /دار الفكر
الجامعي – الإسكندرية الطبعة الأولى

[٥] صابر محمد حسن/ مرجع سابق .

وهناك من ركز على الاستقرار النقدي والتحكم في التضخم بقوله: تتميز السياسة النقدية الإسلامية بأنها سياسة يشترط لنجاحها وحسن تطبيقها تحقيق الاستقرار الاقتصادي كما أنها سياسة محكومة بمعدل التضخم [١]، وأيضًا من ركز على إستقرار الأسعار بقوله : السياسة النقدية تمثل الآلية المركزية لتحقيق إستقرار الأسعار، الذي يعتبر من أهم أهداف سياسات الإقتصاد الكلي . وأن إستقرار الأسعار يعبر عن التوازن بين العرض والطلب الكليين ، وبذلك يمكن إعتباره مرآة للتنافس الداخلي بين مؤشرات الإقتصاد الكلي [٢].

ولا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تحقق الأهداف الأقتصادية والأجتماعية للمجتمع الأسلامي ،إلا إذا عملت السياسات الحكومية الأخري عملها في الأتجاه نفسه ، فمن التجارب الشائعة أن آثار السياسة النقدية غالباً ماتلغيها سياسة مالية توسعية لا مبرر لها مما يؤدي الي حدوث تضخم يتسبب في الظلم الاجتماعي وانتشار البؤس ، ولا يخفي أن التضخم يفضي حقيقة الي سلب الناس قيمة مكتسباتهم ومدخراتهم [٣].

وفي ظل الآية التالية من القرآن الكريم " أَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ "[٤].

يصبح واجباً محتوماً علي الدولة الأسلامية أن تؤمن إستقراراً معقولاً في قيمة النقود التي هي مقياس لقيمة السلع والخدمات الأخري فضلا عن إنها مستودع للقيمة .

المطلب الثالث
فعالية السياسة النقدية فى الاقتصاد الوضعى والفقه الاسلامى

أ) فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي :

يقصد بفعالية السياسة النقدية مدي قدرة السياسة النقدية في التأثير علي محمل النشاط الاقتصادي وذلك بغرض تحقيق الاهداف التي نريدها من تطبيق السياسة النقدية . ومن المعروف أن السياسة النقدية أهدافاً معينة تسعي لتحقيقها في الواقع العملي مثل رفع معدلات النمو ، وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي ، والمساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل .وتتخذ السياسة النقدية مجموعة من الوسائل والادوات النقدية لتحقيق الاهداف المذكورة سابقاً ، وهذه الوسائل هي وسائل كمية ، ووسائل نوعية ، ووسائل مباشرة[٥] .

ومما ينبغي معرفته أن أهمية السياسة النقدية ودورها في الحياة الاقتصادية تختلف بحسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي لمؤسسات وأجهزة النظام الاقتصادي ، كما أن فعالية السياسة النقدية تنحصر عموماً في مدي إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية الاستخدام الكفء ، والامثل في معالجة الاوضاع الاقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها .

---

[١] حمدي عبد العظيم /مرجع سابق.

[٢] عبد الوهاب عثمان شيخ موسي / السلامة المصرفية والإستقرار الإقتصادي / ص ٩١ / دار السداد /الطبعة الثانية ٢٠٠٧م

[٣] - مرشد محمد نعمان ؛ مرجع سابق ص ١٤

[٤] سورة الأعراف آية ٨٥

[٥] د/ مرشد ، محمد نعمان ؛مرجع سابق ، ص٣٩

فالسياسة النقدية تختلف أهميتها وفعاليتها في البلدان المتقدمة عن البلدان النامية وسوف نستعرضها كما يلي :

١) فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة:

تتبلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الادوات الكمية والخاصة للتأثير علي عرض النقود ، وبالتالي علي الائتمان ، وبعتمد نجاحها علي التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية ، (وغيرها من المؤسسات المالية) من ناحية ، ومن ناحية أخري تعتمد علي وجود أسواق نقدية ومالية منتظمة ومتقدمة وبالتالي يؤدي تجاوب البنوك التجارية والمؤسسات المالية مع البنك المركزي الي تحقيق الاهداف المرسومة للسياسة النقدية ، وبالتالي تزيد فعالية السياسة النقدية في التأثير علي النشاط الاقتصادي ، ويؤدي وجود سوق نقدية كاملة [١] .

فعالية سعر الخصم في التأثير علي الائتمان عن طريق مايحدثه من أثر علي تكلفة خصم الاوراق التجارية الذي يمثل أئتماناً قصير الاجل كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل مع الادوات المالية الي زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير علي الائتمان ومن ثم علي عرض النقود ، عن طريق البنك المركزي عندما يدخل مشترياً أو بائعاً لهذه الاوراق في السوق وإذا أضفنا إلى ذلك أن النقود المصرفية تمثل الجزء الأكبر والهام من كمية النقود المتداولة وبالتالي من عرض النقود في هذه الدول لتبين لنا أن تغيير نسبة الاحتياطي والسيولة يكون لها دور فعال في التأثير على عرض النقود[٢].

ومعنى ذلك، أن الأدوات الكمية للسياسة النقدية إذا دعمت بالأسلحة الأخرى للسياسة النقدية أي الأدوات الخاصة، لتبين لنا الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود ومن ثم على النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية.

٢) فعالية السياسة النقدية في الدول النامية:

يمكن اعتبار السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية عموماً أقل فعالية منها في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي وعلاقته الاقتصادية الخارجية وما تعانيه اقتصاديات هذه الدول في كثير من الاحيان من التأثير بالتغيرات الاقتصادية والنقدية التي تحدث في العالم الخارجي[٣]. ولذلك نجد أن بعض الادوات الكمية للسياسة النقدية مثل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة لايكون لها تأثير كبير بل ضغيف يكاد في بعض الحالات لايذكر ، وأن الاعتماد كله ينصب علي نسبتي الاحتياط والسيولة من ناحية ، وعلي الادوات الخاصة (الادوات النوعية والادوات المباشرة) من ناحية أخري . ثم إن فعالية السياسة النقدية لا ترتبط بكيفية استخدام أدوات هذه السياسة وإنما ترتبط بمدي إمكانية استخدام هذه الادوات وتحقيق الناتج العملية المتوقعة من استخدامها[٤] .

---

[١] عبدالمطلب عبدالحميد "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي" الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩، صـــ٣١٢

[٢] وجدي جميلة ، مرجع سابق ص ٤٦

[٣] محمد حامد الزهار- السياسة النقدية في إقتصاد إسلامي وسائلها ومدي فاعليتها - كلية التجاره جامعة المنصورة - ١٩٨٥ - المجلة المصرية للدرسات التجارية - مصر

[٤] حمود المجيدي : السياسة الأقتصادية في الجمهورية اليمنية دراسة تحليلية ، رسالة دكتوراه ، جامعة الخرطوم ٢٠٠٠م

– مما سبق فإن أهمية السياسة النقدية وفعاليتها تبقي متواضعة في البلدان النامية لعدة أسباب هي::

غياب الاسواق المالية والنقدية المتطورة ، وتخلف العادات المصرفية للمجتمع ،والحداثة النسبية في نشأة المصارف والاجهزة المالية والمصرفية وفي مقدمتها البنوك المركزية [١] .

ب) : فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي :

تتميز السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي بفعالية أكبر من مثيلتها في الاقتصاد الوضعي وذلك لأسباب عديدة أهمها الاسباب التالية :

١) اعتمادها علي نسبة المشاركة بدلاً من سعر الفائدة ، ليس فقط لكون نسبة التشارك أداة شرعية وسعر الفائدة أداة غير شرعية ، بل كذلك لان الدراسات التي أجريت أكدت عدم أهمية سعر الفائدة في الطلب علي النقود أو عرضها [٢] .

٢) أن التقلبات التي تحدث في الاقتصاد الرأسمالي لا مبرر لوقوعها في الاقتصاد الاسلامي .فالتضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف وخاصة عنصر الاجور لامحل له في الاقتصاد الاسلامي أو علي الاقل قليل الحدوث بسبب ارتباط أجر العامل بالناتج الذي يحققه وعدم السماح لنقابات العمال بالضغط علي أرباب الاعمال للحصول علي أكثر من حقهم كما أن الاسلام للاسراف وتحريمه للتبذير من شأنة كذلك أن يقلل من احتمال وجود التضخم الناتج عن زيادة الطلب .أما الكساد فاحتمال وجوده قليل كذلك بسبب مرونة الاجور وجواز التسعير في حالة الارتفاع الذي لامبرر له في أسعار السلع والخدمات والذي عادة ما يكون ناتجاً عن وجود احتكارات قوية من طرف التجار أو أرباب الاعمال ، وإذا خف المرض سهل العلاج [٣] .

٣) أختلاف ثقافة المجتمع الاسلامي عن ثقافة المجتمعات غير الاسلامية فالقيم الاسلامية التي تؤمن بالتعاون من أجل المصلحة العامة تصنع رجالاً لا يترددون في القيام بأي عمل يحقق المصلحة حتي ولو كان في ذلك مساس بمصالحهم الشخصية ، وهذا امتثالاً لقوله تعالي : (ويؤثرون علي أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون)[٤] ، فالسياسة النقدية هي تدابير يقوم بها الحاكم تجاه الرعية من أجل تعميم المنافع عليها .

وانطلاقاً من القيم الاسلامية فأن الافراد يتقيدون بالتدابير التي أقرها الحاكم ولو كان في ذلك مساس بمصالحهم الشخصية الانية ، وهذه هي البيئة التي تساعد السياسة النقدية علي النجاح في أداء دورها بفاعلية ، فإذا اختبر من الادوات ما يناسب المرحلة فإن فاعلية السياسة النقدية ستتضاعف .

---

[١] **سامي خليل ، النقود والبنوك ،١٩٨٢ م**

[٢] **شوقي أحمد دنيا ، السياسة النقدية في إطار الاقتصاد الاسلامي ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٣صـ٢٧٩**

[٣] **مرشد ،محمد نعمان ؛مرجع سابق ، ص٤١**

[٤] **الاية رقم (٩) سورة الحشر**

الـخـاتـمـة

وجاء البحث تحت عنوان: مفهوم وفعالية السياسة النقدية فى ضوء كلاً من الاقتصاد الوضعي، والفقه الاسلامي. وتم التقسيم الي ثلاث مباحث وجاء المبحث الأول تحت عنوان " مفهوم السياسة النقدية واهميتها في الاقتصاد الوضعي والفقه الاسلامي" توصلنا فيه الي أن مفهوم السياسة النقدية هو : هي إحدى مهام البنوك المركزية، فهي تمثل مجموع الإجراءات والمبادرات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف والتأثير في شروط الائتمان لتحقيق أهداف اقتصادية معينة . ويتفق التعريف السياسة النقدية في الإقتصاد الوضعي مع الإقتصاد الاسلامي مع مراعاة الضوابط الاسلامية .

وتنقسم السياسة النقدية إلى سياسة توسعية وأخرى انكماشية، فالأولى تسعى إلى الزيادة من كمية النقود المعروضة لينخفض معدل الفائدة مما يسمح بزيادة الإقراض، أي زيادة حجم النقود المتداولة في السوق، مما يعني ارتفاع الطلب على السلع والخدمات في السوق. أما الثانية فتهدف إلى كبح النقود المتداولة والحد من القروض مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة فيتقلص حجم القروض التي تمنحها البنوك سواء تلك الموجهة للاستهلاك أو الموجهة للاستثمار.

وتنبع أهمية السياسة النقدية بالنسبة للاقتصاد التقليدي من كونها تؤدي الي إعادة التوازن النقدي له وبما يحقق من ربح عند تنفيذ السياسة النقدية بالنسبة للافراد والمؤسسات ، أما في ظل النظام الاقتصادي الاسلامي تختلف أهمية السياسة النقدية بالنسبة له وهو نظام تكافلي ولذا نجد هدف الدولة فيه إقامة مجتمع متكامل يقضي علي البطالة ويشجع الاستثمار واستغلال الموارد المتاحة أفضل إستقلال ممكن دون تقصير أو تفريط لضمان الحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع لاقامة شريعة العدل والحق وكان الإختلاف بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي أن الاخير يعتبر سعر الفائدة ربا محرماً فقامت السياسة النقدية فيه علي أساس تحريم الربا أخذا وعطاءاً.

وجاء المبحث الثاني تحت عنوان : اهداف السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي والفقه الاسلامي.وقد تم الاتفاق علي أهداف عامة للسياسة النقدية تمثلت في:

– تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي للمجتمع والتحكم في التقلبات عن طريق المحافظة علي ثبات لأسعاروالقوة الشرائية.

– تحقيق مستوي عال من الاستخدام والتوظيف للموارد الطبيعيةوالبشرية.

– تحقيق معدلات نمو إقتصادية مناسبة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق زيادة في الدخل القومي

– تحقيق توازن ميزان المدفوعات وإستقرار الصرف الخارجي.

– تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات بما يخدم الاقتصاد الوطني.

ظاهريا لايوجد فرق بين النظام الوضعي والاسلامي إلا أن الفرق يكمن في روح هذه الأهداف وإتجاهها لخدمة المجتمع وتوخي العدالة الإجتماعية وهو فرق يكمن في فلسفة كل نظام ونظرته العامة للحياة والإنسان وقيم الإخاء والعدالة .

وجاء المبحث الثالث تحت عنوان : فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي والفقه الاسلامي وجاء في هذا المطلب أن المقصود بالفاعلية للسياسة النقدية :هي مدي قدرة السياسة النقدية في التأثير علي مجال النشاط الإقتصادي وذلك بغرض تحقيق الاهداف التي نريدها من تطبيق السياسة النقدية.

تختلف فاعلية السياسة النقدية من دولة لأخري ففي الدول المتقدمة تتبلور في استخدام الادوات الكمية والخاصة للتأثير علي عرض النقود وفي الدول النامية تكون أقل فاعلية عن الدول المتقدمة بسبب الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي .

ومن منظور إسلامي فإن الفاعلية تكون أكبر من فاعليتها عن الاقتصاد الوضعي وذلك للإعتماد علي نسبة المشاركة بدل من سعر الفائدة – التقلبات التي تحدث في الاقتصاد الوضعي لا تحدث في الوضع الاسلامي وذلك لارتباط الأجر بالناتج – إختلاف ثقافة المجتمع الاسلام عن المجتمعات الأخري وذلك لان المجتمع الاسلامي يؤمن بالتعاون من أجل المصلحة العامة.

المراجع

- عقيل جاسم عبد الله. ، النقود والمصارف، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، ١٩٩٤[1]
- المهر. خضير عباس ، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية،١٩٨١
- نجمة. الياس، دراسة في الوضع النقدي الدولي الراهن، مجلة جامعة دمشق، العدد ٤ ، ١٩٨٥
- مرشد ،محمد نعمان؛السياسة النقدية بين الفكر الاقتصادي الوضعي والفكرالاقتصادي الاسلامي؛جامعة أم درمان الاسلامية– كلية الاقتصادوالعلوم السياسية– السودان–٢٠٠٢[1]
- دراوسي مسعود السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ١٩٩٠–٢٠٠٤ جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية

١٩٨٩ القاهرة اللبنانية المصرية الدار – النقدية السياسات و النظرية -معتوق محمد سهير[1]

- عقيل جاسم عبد الله. ، النقود والمصارف، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، ١٩٩٤ ، ص ٢٠٧.
- سهير محمد معتوق -النظرية و السياسات النقدية – الدار المصرية اللبنانية ١٩٨٩ القاهرة
- رحيم حسن" /النقد والسياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي والغربي /دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن عمان/ط ١ ٢٠٠٦ م ص ٢٦٥لسودان ٢٠٠٣، ص١٧٩
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر٢٠٠٣ ،ص٥٣

[1] أحمد فريد و سهير محمد -السياسات النقدية -مؤسسة شباب الجامعة -الإسكندرية ٢٠٠٠

- عبد المنعم راضي– النقود و البنوك مكتبة عين شمس – القاهرة ١٩٩٨ .
- [1] رمضان محمد مقمد، أسامة احمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكمية، دار التعميم الجامعي لمطباعة، الاسكندرية 2012،
- برودى، نعيمة وجدي جميلة ، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالةالبرازيل خلال الفترة١٩٩٠–٢٠١٥ مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون (٢٠١٩)
- حمدي عبد العظيم / السياسات المالية والنقدية في الميزان (مقارنة إسلامية)/مكتبة النهضة المصرية القاهرة /الطبعة الأولى١٩٨٦ م/
- محمد عبدالمنعم عفر ، الأقتصاد الاسلامي ، الجزء الثاني ، دار البيان
- -سورة البقرة الآية ٢٧٨، ٢٧٩

– د. زكريا الدوري. د. يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية ص ١٨٥ /دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن عمان – الطبعة العربية ٢٠٠٦م

– سامي خليل / النظريات والسياسات النقدية والمالية ص ٦٥٥ ، /شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع الكويت ١٩٨٢ م –راجع يوسف كمال محمد / فقه الاقتصاد النقدي/دار الصابوني،دار الهداية /الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ– ١٩٩٣ م/ص ٢٩٣ ، د.عثمان يعقوب محمد/ النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال ص ١٤١ /شركة مطابع السودان للعملة/الطبعة الثالثة ٢٠٠٥

– حسين بني هاني/ اقتصاديات النقود والبنوك / الأسس والمبادئ ص ١٤٢ /دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن إبرد / ٢٠٠٢ م/راجع د. محمود محمد سليم الخوالدة / المصارف الإسلامية/دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن – عمان/ط ١ ٢٠٠٨ م –

– د. ضياء الدين مجيد/ اقتصاديات النقود والبنوك/مؤسسة شباب الجامعة –الإسكندرية ٢٠٠١ م – د. رحيم حسين /مرجع سابق .

– شوقي احمد دنيا/ تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة/ ص ٥٩٢ /مؤسسة الرسالة بيروت لبنان الطبعة الأولى/ ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤

– أحمد على عبد الله / ورقة بعنوان التضخم من منظور إسلامي الندوة الثانية لتأصيل النشاط الإقتصادي ٢٩ – ٣٠ ذو القعدة ١٤٢١ هـ فبراير ٢٠٠١ م الخرطوم قاعة الصداقة .

– آمال علي إبراهيم ، مدرس الأقتصاد بمعهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا ن دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الأقتادية في مصر بأستخدام مربع كالدور السحري

– ناظم محمد نورى الشمري النقود والمصارف ، ط ١٩٩٨ م ، صـ ٢٩٧ ،.

– عبداللطيف عبدالحميد السياسات الاقتصادية ، مكتبة زهراء الشرق القاهرة .

– بنك السودان المركزي ، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية : مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية ١ بنك السودان ٢٠٠٦ ط١ ، ص ٢٠

– لطفي السرحي : تطور السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ،رسالة دكتواه ،٢٠٠٠ م

– حسين بن هاني/إقتصاديات النقود والبنوك والأسس والمبادئ / دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن إربد /

–ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك ، مؤسسة شباب الجامعة ، طبعة ٢٠٠٢

- S.Mishkin (Fred.)p412

- تقرير البنك المركزي ، يونيو ٢٠١٧

- صندوق النقد الدولي

- البنك المركزي المصري تقرير يونيو ٢٠١٧

- تقرير البنك المركزي المصري ، يونيو ٢٠١٧

- البنك المركزي المصري و صندوق النقد الدولي

- تقرير البنك المركزي المصري يونيو ٢٠١٧

- البنك المركزي المصري

- تقرير البنك المركزي المصري ، يونيو ٢٠١٧

- تقرير البنك المركزي المصري ، يونيو ٢٠١٧

- تقرير البنك المركزي المصري : يونيو ٢٠١٧

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط

[١] تقرير البنك المركزي المصري ، تقرير يونيو ٢٠١٧

[١] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري

[١] تقرير البنك المركزي المصري ، يونيو ٢٠١٧

[١] توماس ماير، جيمس اس دوسنبري، روبرت زاد الير، ترجمة أ.د السيد أحمد عبد الخالق،

[١] S.Mishkin (Fred.),., p.414

١ S.Mishkin (Fred.),., p.414

١ W.Schmitz (Stef.), L. Michael, carl Menger and the Evolution of payments systems, From Barter to Electronic Money, op. cit., p. 143

- البنك المركزي المصري

-هشام سالم ابو عميرة ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، يونيو ٢٠٢٠ مقالة بعنوان تقدير أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات المصرية خلال الفترة (١٩٦٢-٢٠١٨) بإستخدام نموذج الانحدار الذاتى للمتباطئات الموزعة

- عقيل جاسم عبد الله–عمان – دار مجدلاوى للنشر – الطبعة الثانية، ، د.عثمان يعقوب محمد مرجع سابق، ص ١٤٥ ، د. اكرمحداد ومشهور مذلول ، مرجع سابق، ص ١٨٤ ، د. زكريا الدورى، د. يسري السامرائى ، مرجع سابق، ص ١٩١ .
- البنك المركزي المصري
- السيد احمد عبدالخالق، البنوك والتجارة الإلكترونية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، العدد ٢٦ أكتوبر ١٩٩٩ص ١٩٤
- السيد أحمد عبد الخالق، مدخل إلى دراسة النظرية النقدية،جهاز توزيع الكتاب الجامعى، بجامعة المنصورة،بدون طبعة، ٢٠٠٣ص ٢٣٧
- أحمد فريد مصطفي، / سهير محمد السيد حسن، االنقود والتوازن الأقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٠، ص١٨٢، ومابعدها.
- النسمة، عبداللطيف عبدالله بارد السياسات النقدية والتمويلية وأثرها على الجهاز المصرفي في السودان خلال الفترة ١٩٩٠– ٢٠٠٧ رسالة ماجستير – جامعة أم درمان
- صابر محمد حسن/ ورقة بعنوان السياسة النقدية في التطبيق في التطبيق الإسلامي المعاصر /الندوة الأولى لتأصيل الاقتصادي/ ٧– ٩ رجب ١٤١٩ هـ ، المواقف ٢٧ – ٢٩ أكتوبر ١٩٩٨
- الكفراوي، عوف محمود، السياسة المالية و النقدية : دراسة تحليلية في الفكر الغربي و الإسلامي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – كلية الشريعة بالرياض سنه ١٩٨٤
- الأمام ابن القيم الجوزية – إعلام الموقعين عن رب العالمين – مكتبة الكليات الأزهرية – ١٣٨٨هـ – ١٩٨٦م ج ٢
- الأمام بن القيم الجوزية – الطرق الحكمية في السياسة الشرعية – المكتبة العلمية بالمدينة المنورة – ١٣٩١ هـ – ١٩٧١م
- المقريزي تقي الدين أحمد بن علي المقريزي – النقود الأسلامية ، المسمي بشذور العقود في ذكر النقود – تحقيق محمد السيد علي بحر العلوم – منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها في النجف – الطبعة الخامسة – ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧م٢،
- محمد عمر شابرا / نحو نظام نقدي عادل /دراسة للنقود و المصارف و السياسة النقدية في ضوء الإسلام / ص ٤٥ ، ٤٧ /المعهد العالمي للفكر الإسلامي (سلسلة إسلامية المعرف " ٣")/ ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م الطبعة الثانية.
- السياسات النقدية والتمويلية وأثرها على الجهاز المصرفي في السودان خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٧ النسمة ،عبداللطيف عبدالله بارد

- محمد دياب الشاعر / أثر التغير في النقود على الالتزامات في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة /ص ٨٢ – ٨٤ /دار الفكرالجامعي – الإسكندرية الطبعة الأولى
- عبد الوهاب عثمان شيخ موسي / السلامة المصرفية والإستقرار الإقتصادي / ص ٩١ / دار السداد /الطبعة الثانية ٢٠٠٧م
- محمد دياب الشاعر / أثر التغير في النقود على الالتزامات في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة /ص ٨٢ – ٨٤ /دار الفكر الجامعي – الإسكندرية الطبعة الأولى

-عبد الوهاب عثمان شيخ موسي / السلامة المصرفية والإستقرار الإقتصادي / ص ٩١ / دار السداد /الطبعة الثانية ٢٠٠٧م

-سورة الأعراف آية ٨٥

-عبدالمطلب عبدالحميد "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي" الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩

- محمد حامد الزهار- السياسة النقدية في إقتصاد إسلامي وسائلها ومدي فاعليتها – كلية التجاره جامعة المنصورة – ١٩٨٥ – المجلة المصرية للدرسات التجارية – مصر

- حمود المجيدي : السياسة الأقتصادية في الجمهورية اليمنية دراسة تحليلية ، رسالة دكتوراه ، جامعة الخرطوم ٢٠٠٠م

- سامي خليل ، النقود والبنوك ،١٩٨٢ م

- شوقي أحمد دنيا ، السياسة النقدية في إطار الاقتصاد الاسلامي ، جامعة المنصورة ،

- الاية رقم (٩) سورة الحشر